



سياسية - فكرية - ثقافية

اقتصادية اجتماعية

## الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي

العدد (١٧) - حزيران / يونيو ٢٠١٨

السوريون في سبع سنوات من الأزمة

الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي (أيار ٢٠١٨)

مقدمة

الزلزال الاجتماعية هي، مثل الزلزال في الطبيعة، كاشفة لباطن التربة. كان يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ في درعا، وما لحقه في مدن وبلدات وأرياف سورية، انفجاراً للبنية الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية التي أقيمت منذ يوم ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ عندما وصل حزب البعث للسلطة بالمشاركة مع الناصريين، ثم انفرد بها منذ يوم ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣.

أنتج هذا الانفجار أزمة داخلية لم يستطع طرفاها الحسم لصالح أحدهما ولا استطاعا إنتاج تسوية بينهما، ثم تحولت الأزمة السورية (مع ما انصاف لتلك الطوابق الثلاث من منظمات عابرة للحدود عند طرف في السلطة والمعارضة) إلى أكبر أزمة داخلية - إقليمية - دولية شهدتها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، سواء من حيث قوة نيران الخطب الداخلي المشتعل في موقع الأزمة، أو عوامل التغذية الخارجية لأطراف الأزمة المتصارعة، أو من حيث تأثيرات الأزمة السورية على المحيط الإقليمي، وعلى الجو الدولي، أو من حيث تشكيل بعض الأرض السورية حاضنة للإرهاب العابر للحدود كان موازيًا، عبر "داعش" وعملياتها في أوروبا، لما أنتجهه أفغانستان بالتسعينيات عبر "تنظيم القاعدة" وعملياته في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨، ونيويورك وواشنطن ٢٠٠١، ومدريد ٢٠٠٤، ولندن ٢٠٠٥.

على السوريين أن يدرسوها إن كانت البذرة الأولى للانفجار السوري قد بدأت عند أي تاريخ: ٢٥ تموز/يوليو ١٩٢٠ مع الاحتلال الفرنسي، أو ١٧ نيسان ١٩٤٦ مع الاستقلال، أو ٢٢ شباط ١٩٥٨ مع الوحدة المصرية - السورية، أو ٨ آذار ١٩٦٣ مع استلام البعث للسلطة، أم ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٩؟

### مسار الأزمة السورية

هنا من الضروري المقارنة: بين يومي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ انفجرت مجتمعات عربية خمسة على التوالي كانت ذات نظم جمهورية في (تونس - مصر - اليمن - ليبيا - سوريا). كان الانفجار السوري أقوىها، ولكن السلطة السورية هي الوحيدة التي لم تسقط، أو يسقط رئيسها.

ليس هذا ناتجاً أساساً عن عامل خارجي، حيث كان الأخير عاملاً مساعداً وليس أساسياً، بل عن الامتداد الاجتماعي للسلطة السورية التي اعتمدت منذ يوم وصول الفريق حافظ الأسد للسلطة بيوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، وما زالت، على تحالف ثلاثي: جهاز السلطة - التجار والصناعيون - مؤسسة الإسلام الرسمي بفرعيها الصوفي بزعامة مفتى الجمهورية الشيخ أحمد كفتارو، والشافعي - الأشعري والحنفي - المازري (أبرز الرموز: الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي)، وللذين يعتبران أن الخروج على الحاكم فتنة ويعتمدان المناصحة له.

هذا التحالف الثلاثي هو الذي هزم (جماعة الإخوان المسلمين) في أحداث ١٩٧٩ - ١٩٨٢ وكان جداراً اجتماعياً صلباً للسلطة السورية في أزمة ٢٠١١ - ٢٠١٨. من هنا ليس صحيحاً أن السلطة السورية ذات قاعدة استناد طائفية، بل قاعدتها الاجتماعية عابرة للطوائف وهي تستند إلى السنة، الذين يشكلون غالبية التجار والصناعيين، والذين كانوا قاعدة صلبة للسلطة هم والفتات الوسطى المدينية، مثلاً ما تستند إلى الأقليات (ما عدا الأكراد).

تأتي نظرة رؤية السلطة السورية من خلال مساحة قاعدتها الاجتماعية، التي هي بمساحة ١٨٥ ألف كيلومتر مربع، فيما يمكن للكثير من مؤيدي السلطة بين الأقليات الطائفية - الدينية أن تكون نظاراتهم طائفية إلى المساحة الجغرافية السورية وللخرقية الديموغرافية الطائفية - الدينية، وإلى "الذات" و "الآخر"، بينما السنّي المؤيد للسلطة ليس طائفياً ما دام ينظر للأمور ليس من منظار طائفي بل من منظار اقتصادي - اجتماعي. السنة لم يتصرفوا كطائفة في أحداث ١٩٧٩ - ١٩٨٢ وأزمة ٢٠١١ - ٢٠١٨ وهم لا يمكن بحكم فضائهم الجغرافي - الديموغرافي، وبخلاف غيرهم، أن يكونوا طائفية، والطائفي السنّي هو الذي حصرأً من اتجاه إسلامي بفرعيه الأصولي الإخواني والسلفي الجهادي، أو هو اليساري أو الليبرالي الملتحق بالإسلاميين، فيما السنة الآخرون يتصرفون من منظار المصالح بما فيهم المتندين والذي ليس هناك توحد ماهية بينه وبين الإسلام.

كانت القاعدة الاجتماعية للحركة المعارض بأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٨ في الريف السنّي، وفي مدن مهمشة مثل دير الزور اقتصادياً وخدماتياً، أو مدن تم تهميشها اقتصادياً بعد تحول الطرق بين المدن السورية عن داخليها لخارجها مثل حمص منذ الثمانينيات، والتي أيضاً عانت من إدارات محلية باللغة الفساد، أو درعا (ومنطقة حوران) التي تم تهميشها اقتصادياً بعد انسداد طرق التهريب للبضائع من الأردن وإليه إثر إنشاء "المنطقة الحرة السورية الأردنية" عام ٢٠٠٨.

استمرت مدن وبلدات وريف محافظة إدلب، التي عانت من تهميش مديد، في أن تكون حاضنة للإسلاميين في أعوام ٢٠١١ - ٢٠١٨ مثلاً ما كانت بأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٢ فيما لم تعد مدينة حلب كذلك وإلى حد "ما" حماه بخلاف ريفهما

الذي تحرك بأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٨ وكان كلا الريفيين في موقع التأييد للسلطة في ١٩٧٩ - ١٩٨٢ ولم يؤيد المدينتين آنذاك. كانت القاعدة الاجتماعية الريفية للحرك تعبرأ عن تدهور وخراب الزراعة وخاصة بعد قرارات أيار/مايو ٢٠٠٨ بزيادة أسعار المازوت والأسمدة الزراعية.

وهنا يلفت النظر أن الطابع الريفي أنتج سلفيه جهادية، ومعظم قادة الفصائل العسكرية المعارضة ريفيون (عبدالقادر صالح - هاشم الشيخ - حسان عبود - مهند المصري - أبوصالح الطحان... إلخ) من أرياف حلب وحماة وادلب، فيما ترعرع العمل العسكري الأصولي الإخواني بأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٢ أبناء مدن (عبد السنوار الزعيم - هشام جنباز - عمر جواد - حسني عابو - مصطفى قصار) من حماة وحلب ويمكن اعتبار عدنان عفالة حلبياً ما دام سكن وتعلم وتزوج من مدينة حلب بعد نزوح أهله من الجolan عام ١٩٦٧، وكذلك كان المدينيون هم أغلب قادة التنظيم العام للإخوان المسلمين، وكانت قاعدة الإخوان المسلمين مدينة في حماة وحلب أساساً وفي مدن وبلدات محافظة إدلب، فيما يلاحظ الآن أن خزان "جبهة النصرة" البشري يأتي أساساً من جبل الزاوية بمحافظة إدلب ومن ريفي حلب الجنوبي والغربي و "أحرار الشام" من ريفي حماة وادلب فيما "داعش" لاقت قاعدة اجتماعية قوية في ريفي دير الزور والرقة.

ترَّ عم الإسلاميون المعارضة أو تصدروا واجهتها في ٢٠١١ - ٢٠١٨ أو لاً الاخوان المسلمين المتحالفون مع (إعلان دمشق) من خلال (المجلس الوطني) و (الائتلاف) في ظل توافق أميركي - تركي - قطري وبعد عام ٢٠١٣ وانفكاك تحالف واشنطن مع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين جاء ثانياً السلفيون الجهاديون بدعم تركي - قطري.

كان ترَ عم الإسلاميين للمعارضة السورية يحوي اتجاهين: اتجاه نحو استجلاب التدخل العسكري الخارجي على طراز عراق ٢٠٠٣ ولibia ٢٠١١، واتجاه السلاح المعارض، الواقع أن استخدام السلاح عند الإسلاميين منذ خريف ٢٠١١ كان هدفه أن يكون عود ثقاب لإشعال حريق يأتي الخارج لاطفائه على غرار السيناريyo الليبي وليس كما زعموا من أجل "حماية المدينتين" أو ردًا على عنف السلطة رغم أن الأخيرة من خلال عنفها ضد الحراك السلمي أرادت دفع المعارضين للسلاح الذي ظلت تعتبره "ميدانها المجرّب"، ثم جرى تجريب السلاح المعارض من الإسلاميين بفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٦ لفرض وقائع على الأرض بتحريض ودفع تركي - قطري.

في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ومع اتفاق الكيماوي السوري بين موسكو وواشنطن، انسد أفق خط استجلاب التدخل العسكري الخارجي لجسم الصراع السوري، وفي فترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨ وعبر "حلب" و "الغوطة" تمت هزيمة السلاح المعارض السوري، كما تمت هزيمة السلاح الإخواني الأصولي الإسلامي في حماة في شباط ١٩٨٢.

كانت المعارضة السورية غير الإسلامية أقوى في ١٩٧٩ - ١٩٨٢ من قوتها في ٢٠١١ - ٢٠١٨، لذلك هي لم تدفع فاتورة سياسية لهزيمة الإسلاميين في حماة وظلت حتى ٢٠٠٥ هي واجهة المعارضة لتعود وتلتحق بالإسلاميين مع تأسيس "إعلان دمشق" بخريف ذلك العام قبل أن يفارق اليسار العربي - الماركسي عن "إعلان دمشق" عام ٢٠٠٧ وصولاً إلى تأسيسه لـ "هيئة التنسيق" في ٢٥ حزيران ٢٠١١، ويملاك هذا اليسار العربي- الماركسي، بالتحالف مع ليبراليين وأكراد ومنصتي القاهرة وموسكو، فرصة لمسك مقدار باص المعارضة السورية وخاصة بعد غروب شمس الإسلاميين الآن، من أجل الوصول لتسويه سياسية هي الممر الإيجاري، دولياً واقليمياً، لإنهاء الأزمة السورية.

### اجتماعياً

لم تظهر عبر الزلال السوري تشققات اجتماعية تقود إلى تشكيل حالة من "حرب أهلية"، بخلاف لبنان ١٩٧٥ - ١٩٩٠ بل ظل الوضع السوري ضمن حالة نزاع أو صراع سلطة - معارضة. هذا النزاع أو الصراع أنتج أزمة نتجم عن استعصاء توازني لم يستطع بسببه طرفا النزاع أو الصراع الحسم لصالح أحدهما، ولم يستطعوا بالمقابل انتاج تسوية بينهما. تراكمت الأزمة لتصبح بثلاثة طوابق: داخلية - اقليمية - دولية.

أيضاً يوجد بين أطراف هذه الأزمة بظواهراً ثلاثة استعصاء توازن، يفرض عليها في النهاية البحث عن تسوية، ولكن تداخل الأطراف الدولية - الإقليمية أنتج "صراعاً في سورية" و "صراعاً على سورية"، وليس "حرباً" أو "حرباً" في سورية أو على سورية.

أظهرت سورية ٢٠١١ - ٢٠١٨ أن الطائفية هي أقل حدة من لبنان ١٩٧٥ - ١٩٩٠ ومن عراق ٢٠٠٣ - ٢٠١٨. ما زالت العروبة، حيث ٩٠٪ من السكان عرب، قوية في سورية وربما هي الاصغر الوطني الأساسي الباقى للسوريين العابر للأديان والطائف وليس (النزعنة السورية) التي لا يمكن أن تنتج سوى (نموذج الطائف اللبناني) القائم على تقاسم الكعكة وفقاً للنسب الطائفية - الدينية.

على الأرجح أن بدء انحسار الموجة الكردية عبر محطة (كركوك ٢٠١٧) و (غرين ٢٠١٨) ستجعل الأكراد السوريين في حالة عودة للانخراط في مشروع سوري وطني عام وليس في مشاريع فئوية خاصة كما حاول مسعود البرزاني بالعراق عبر استفتاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أو حاول مواربة (حزب الاتحاد الديمقراطي PYD)، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، عبر مشروع الفيدرالية ومن خلال تحويل نفسه لستارة خاصة للوجود العسكري الأميركي على الأرض السورية.

هناك إعادة تشكيل لتركيب الرأسماليين السوريين في أعوام ٢٠١١ - ٢٠١٨ هي المرحلة الرابعة منذ الولادة القوية للطبقة البورجوازية السورية في مرحلة ١٩٤١ - ١٩٦٥ ثم ١٩٧٤ - ١٩٩١ والثالثة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠.

هناك انحسار كبير للفئات الوسطى البينية بين الأغنياء والفقراء في الريف والمدينة. هناك تتضاد طبقي واضحة في المجتمع السوري بين الفقراء والأغنياء لم يكن بهذا الوضوح في مرحلة ما قبل ١٨ آذار/مارس ٢٠١١. سيتيح هذا نمواً كبيراً لليسار السوري.

بحكم تناقص أعداد الذكور نتيجة الكثير من ضحايا الصراع وأيضاً الهجرة، ستصبح للمرأة السورية مكانة أقوى في المجتمع بسبب الحاجة الاقتصادية إلى قوة العمل النسائية، وهذا سينتاج ترجمات ثقافية وتشريعية وعلى الأرجح سياسية.

كما أنتج الإسلاميون المصريون بفترة العام التي حكموا فيها بالقاهرة حتى يوم ٣ يوليو ٢٠١٣ حركة نزوح عن الاتجاه الإسلامي فإن فترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨ تدل سورياً على حركة بداية طلاق تدريجي بين السنة السوريين والاتجاه الإسلامي، الذي شهد حركة نمو قوية في مرحلة ما بعد ٨ آذار/مارس ١٩٦٣، فيما كان الإسلاميون السوريون قبل هذا أضعف من حيث القوة الاجتماعية من حزب البعث والحزب الشيوعي ومن الليبراليين في حزبي "الشعب" و "الوطني".

## دروس واستخلاصات

١- لم يستطع السوريون التحكم بمسار الأزمة السورية بل أصبح مقود الأزمة والتتحكم بمساراتها القادمة بيد الخارج الدولي - الإقليمي. هذا ينطبق على السلطة والمعارضة السوريين وعلى عموم المجتمع السوري. هذا سيحدد الكثير من مسامين التسوية السورية التي ستكون على الأرجح لاصقاً دستورياً - سياسياً بين مناطق النفوذ الجغرافية السورية لقوى دولية وإقليمية وهو ما سينعكس على تركيب السلطة بدمشق في مرحلة ما بعد التسوية.

٢- ستجعل هيمنة الخارج الدولي - الإقليمي المهمة الوطنية ذات أولوية في مرحلة ما بعد التسوية من أجل تحرير سوريا من هيمنة الخارج الدولي - الإقليمي بكلفة مسمياته. ستحدد المهمة الوطنية هذه، بالترتبط مع المهامات الديمocratique والاقتصادية - الاجتماعية، الكثير من التلاقيات والتبعادات بين القوى السياسية السورية في مرحلة انتقال ما بعد التسوية وفي مرحلة ما بعد الانقلاب. على الأرجح سيصبح الوضع السوري مثل اللبناني ١٩٨٩ - ٢٠١٨ والعراقي ٢٠٠٣ - ٢٠١٨ حيث تتحكم سفارات عديدة هناك.

٣- هناك هزيمة للمعارضة الإسلامية هي الثانية لها في مرحلة ٢٠١١ - ٢٠١٨ تتصاف لهزيمتها في مرحلة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ . لم تستطع المعارضة السورية غير الإسلامية أن تمسك مقود باص المعارضة في المرحلتين. يجب أن تكون

مرحلة (ما بعد حلب والغوطة) مختلفة حيث هناك هزيمة للمعارضة الإسلامية بفرعيها العسكري والمدني ويجب أن يتولى غير الإسلاميين قيادة المعارضة السورية، وهذا أمر مطلوب دولياً وإقليمياً وداخلياً.

٤- على الأرجح كان تسلح المعارضة مؤدياً إلى تسييد الإسلاميين لساحة العمل المعارض ومن ثم تطبيق الأزمة السورية. كان المسار بشكل عام لصالح النظام ومؤدياً لبروز الرايات السود للنصرة وداعش في وجهة العمل المعارض المسلح. كان هذا من أكبر العوامل لعدم تأييد واشنطن وموسكو للتغيير في سوريا واجتماعهما منذ عام ٢٠١٣ على ذلك. كان هناك اتجاه خاطئ عند الكثير من المعارضين، حتى من الذين لم يكونوا يؤمنون بالسلاح، لغض الطرف عن استعمال السلاح المعارض منذ خريف ٢٠١١ ضد السلطة كوسيلة للضغط أو لتحسين شروط المعارضة، وقد استخدمت الكثير من التسويفات الزائفة لذلك مثل "أن السلاح المعارض هو من أجل حماية المتظاهرين المسلمين" ... إلخ.

٥- هناك اتجاه عند الكثير من السوريين للاستعانة بالخارج، عند طرفي السلطة والمعارضة من أجل حسم الصراع السوري لصالح أحدهما في فترة ٢٠١١ - ٢٠١٨. كما أن القوة الكردية الرئيسية ممثلة في حزب الاتحاد الديمقراطي-PYD، لم يتمكنها أي وسوس وطني عند الاستعانة بالأميريكان من أجل تحقيق الأهداف الكردية الفئوية الخاصة ولو تحت ستار رفيق اسمه "داعش". هنا يلفت النظر طريقة تعامل عند الكثير من الشيوعيين السوريين مع بوتين تذكر بطريقة خالد بدناش في تبعيته المطلقة لبريجنيف، وهذا ليس مختلفاً عن تعامل الإسلاميين في تبعيتهم لأردوغان.

٦- على الأرجح كان تسلح المعارضة مؤدياً إلى تسييد الإسلاميين لساحة العمل المعارض ومن ثم تطبيق الأزمة السورية. كان المسار بشكل عام لصالح النظام ومؤدياً لبروز الرايات السود للنصرة وداعش في وجهة العمل المعارض المسلح. كان هذا من أكبر العوامل لعدم تأييد واشنطن وموسكو للتغيير في سوريا واجتماعهما منذ عام ٢٠١٣ على ذلك.

٧- يظهر العوan الثلاثي في يوم ١٤ نيسان ٢٠١٨ تحول سوريا إلى ساحة للصراع الدولي بين واشنطن وموسكو، حيث كان المقصود الأساسي من العمل العسكري الغربي تحديد قواعد جديدة للعب في الساحة السورية في اتجاه إنهاء الاستقرار الروسي بالمسألة السورية أورادية موسكو في هذا الملف برصاص أميركي كان موجوداً في عهد أو باما منذ اتفاق ٧ أيار ٢٠١٣ بين كيري ولافروف. هذا يعني انهاء مسارات افرادية روسية مثل "أستانا" و "سوتشي" وتؤكدأ على أنه لا يمكن السير في مسارات حل الأزمة السورية سوى تلك المتفافق عليها بين واشنطن وموسكو. ستتعزز الثنائية الروسية – الأميركية من خلال تأكيد مجلس الأمن القومي الأميركي في نيسان ٢٠١٨ على إيقاع القوات الأميركية في شرق الفرات.

**الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي (أيار ٢٠١٨)**

## المطالب الأميركية الـ 12 من إيران

### أبوظبي - سكاي نيوز عربية | الإثنين 21 أيار 2018

حدد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، الاثنين، 12 شرطاً للتوصل إلى "اتفاق جديد" مع إيران، مع مطالب أكثر صرامة حول النووي، ووضح حد لبرنامج الصواريخ الباليستية والتدخل الإيراني في النزاعات الشرق الأوسطية.

وجاءت هذه المطالب ضمن الاستراتيجية الجديدة لواشنطن تجاه إيران بعد انسحابها من الاتفاق النووي، وهي:

- 1- الإفصاح عن كامل الأبعاد العسكرية لنظامها النووي والسماح لوكالة الطاقة الذرية بتفتيشه بشكل مستمر.
- 2- التوقف عن تخصيب اليورانيوم، والتخلص من محاولات معالجة البلوتونيوم، وإغلاق مفاعل الماء الثقيل.
- 3- أن تسمح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول الكامل إلى كافة المحطات النووية العسكرية وغير العسكرية.
- 4- أن تضع إيران حد لانتشار الصواريخ الباليستية وإطلاق الصواريخ التي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية.

5- إطلاق سراح المواطنين الأميركيين وكل مواطني الدول الحليفة.

6- إيقاف دعم إيران لمجموعات إرهابية في الشرق الأوسط مثل حزب الله وحركة حماس والجهاد الفلسطينيين.

7- احترام الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح الميليشيات الشيعية.

8- إيقاف دعم الميليشيات الحوثية في اليمن وأن تعمل على التوصل لحل سياسي في اليمن.

9- سحب كل القوات التي تخضع لأوامر إيران من سوريا.

10- إيقاف دعم طالبان وجميع العناصر الإرهابية وإيواء عناصر القاعدة.

11- إيقاف دعم فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني شركاءه من الإرهابيين.

12- يجب على إيران أن توقف سلوكها الذي يهدد جيرانها، وكثير منهم حلفاء للولايات المتحدة.

في مقابل ذلك، فإن الولايات المتحدة أعربت عن استعدادها لرفع العقوبات في نهاية المطاف.

### **تلخيص لكتاب "البيان الشيوعي" (1848) تأليف كارل ماركس وفريديريك إنجلز:**

ان تاريخ كل مجتمع لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات فالحر والعبد والنبيل والعامي والسيد الاقطاعي والقن ورئيس الحرفة والصانع بين المضطهدون والمضطهدون حرب مستمرة ظاهرة تارة وتارة مستترة تنتهي اما بانقلاب ثوري او بانهيار الطبقة المتصارعين ، فالمجتمع البرجوازي قام على انقضاض المجتمع الاقطاعي بحيث ان الفرز الطبقي والعداء واضح بين طبقتين البرجوازية من جهة والبروليتاريا (العمال ) كان لاكتشاف أمريكا والسياحات البحرية حول شواطئ افريقيا ميداناً جديداً للعمل وتعدد وسائل التبادل وتدفق البضائع دفعت التجارة والمالحة والصناعة الى الامام بقوة وامنت نمواً سريعاً للعنصر الثوري في المجتمع الاقطاعي فلم يعد الأسلوب الاقطاعي يفي بالحاجات التي كانت تزداد مع افتتاح الأسواق الجديدة فحلت المانيفاكتورة ثم كان البخار والآلة انقلاباً ثورياً في الإنتاج الصناعي وحلت الصناعة الكبرى محل المانيفاكتورة واختلت البرجوازية الصغيرة لرجال الصناعة أصحاب الملايين وقادة الجيوش الصناعية فنتيجة التطور الصناعي اخترى تقسيم العمل بين هيئات الحرف المختلفة امام تقسيم العمل في قلب الورشة نفسها ، حيث كانت البرجوازية طبقة مضطهدة تحت عسف الاقطاعيين واستبدادهم ثم كانت جماعة مسلحة تدير نفسها ثم كانت جمهورية بلدية حرية ضمن المملكة تدفع الجزية للملك ومنذ توطدت الصناعة الكبيرة وتأسست السوق العالمية استولت البرجوازية على كل السلطة السياسية في الدولة التمثيلية فالحكومة الحديثة ليست سوى لجنة إدارية تدير الشؤون العامة للطبقة البرجوازية فسحقت العلاقات الاقطاعية والبطيريكية والعاطفية وحطمت الصلات المزخرفة دون رأفة ولم ترقى إلا سلطة المصلحة والدفع الجاف نقداً وعداً اغرقت الحمية الدينية والفرسان ورقة البرجوازية الصغيرة في مياه الحساب الجليدية المشبعة بالأنانية وجعلت من الكرامة الشخصية مجرد قيمة تبادل وقضت على الحريات التي كلف تحقيقها ثمناً باهضاً واختلت محلها حرية التجارة وبدل الاستثمار المقع باستثمار مكشوف وادخلت الطبيب ورجل القانون والكافن والشاعر في عداد الشغيلة المأجورين ومزقت الحجاب العاطفي بين العائلة وحالتها علاقات مالية صرفة، لا تعيش البرجوازية الا اذا أدخلت تغييرات على أدوات العمل وباستثمار السوق العالمية تصبح البرجوازية كل الأقطار بصبغة كوسموبوليتية وتتنوع عن الصناعة أساسها الوطني المحلي وتتخلي المكان لصناعات جديدة ، واخضعت البرجوازية الريف للمدينة فأنشأت المدن الكبرى واخضعت الأمم الهمجية ونصف الهمجية للأمم المتقدمة واخضعت بلاد الفلاحين بلاد البرجوازيين أي الشرق للغرب ومع تقدم الآلة وتقسيم العمل ينمو مجموع الجهد المتصروف في العمل اما بازيد من الساعات المخصصة للعمل وإنما بتعاظم سرعة حركة الآلات أي زيادة الجهد في مدة زمنية معينة.

تجر البرجوازية الى تيار المدنية اشد الامم تأخراً وهمجية تبعاً لتقديم أدوات الإنتاج ورخص منتجاتها بيدها بمثابة مدفعة ضخمة ت quam وتخترق كل الاسوار الصينية وتحنني امامها رؤوس اشد البرابرية عداءً للأجانب وتجر الأمم انقبل الأسلوب البرجوازي في الإنتاج فهي تخلق لنفسها عالماً على صورتها فقضى على تبعثر وسائل الإنتاج والملكية والسكان وقد كدست ومركبت وسائل الإنتاج وجمعت الملكية في ايدي افراد قلائل ونشأت وبالتالي التمركز السياسي وحلت محل الإنتاج الاقطاعي الإنتاج البرجوازي بما فيه من مزاحمة حرة ودستور اجتماعي وسياسي يناسبها وقادت معها السيطرة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية فليس تاريخ الصناعة والتجارة سوى تاريخ تمرد القوى المنتجة الحديثة على نظام الملكية ويكتفي ذكر الازمات التجارية التي تقع بصورة دورية فتجعل وجود البرجوازية موضوعاً للجدل والمناقشة فكل ازمة تقضي على قسم كبير من القوى المنتجة وينقض على المجتمع وباء هو زيادة الإنتاج ليختل المرء ان هنالك مجاعة او حرباً طاحنة فقد اصبح المجتمع البرجوازي اضيق من ان يستوعب الثروات الناشئة في قلبه فتتغلب البرجوازية على الازمات بالتمير القسري لمقدار من القوى المنتجة والاستيلاء على أسواق جديدة وزيادة استثمار الأسواق القديمة فتؤدي لتهيئة ازمات اعم واسع واهول وتقليل الوسائل التي يمكن تلافي الازمات بها ، فالأسلحة التي وجهتها البرجوازية للاقطاعية ترتد الى صدر البرجوازية فلم تصنع البرجوازية الأسلحة وانما الرجال الذين سيعملون هذه الأسلحة أي البروليتاريا ، تمر البروليتاريا في نطورها بمراحل مختلفة فعمال فرادى منعزلون ثم ينكافف عمال معمل واحد ثم منهنة واحدة في محله واحدة ضد نير البرجوازية بهذه اللحظة تكون البروليتاريا جماهير مبعثرة تقتها المزاحمة واذا اتفق العمال ووحدوا صفوفهم لا نتيجة لوحدهم الخاصة بل لوحدة البرجوازية التي ينبغي لها لكي تبلغ مراميها تحريك البروليتاريا بأسرها وفي هذا الدور لا يحار بالبروليتاريون اعداءهم الحقيقيون بل أعداء اعدائهم وهذا تكون كل الحركة التاريخية متمرزة بابدي البرجوازية وكل انتصار في هذه الظروف كيما كانت طبيعته انتصار للبرجوازية ، إن الصناعة لا تضم خالد العمال البروليتاريين بل توحدهم وشيئاً فشيئاً نتيجة تقدم الصناعة تقارب مصالحهم ومستوى معيشتهم وتتوحد ويببدأ العمال بتوحيد صفوفهم وانشاء جمعيات وينفجر النضال الطبقي هنا وهنالك بشكل تمرد وعصيان وقد ينتصر العمال لكن انتصارهم قصير الأمد والنتيجة الحقيقة هي التضامن المتعاظم بين جميع الشغيلة ويكتفي الاتصال وتطور المواصلات لتحويل النضالات المحلية الى نضال وطني ذي قيادة مركزية يشمل القطر باسره غير كل نضال طبقي نضال سياسي والاتحاد الذي كان بين البرجوازيين في القرون الوسطى تحقق البروليتاريا خلال بضع سنين بفضل تطور المواصلات ، الا ان انتظام البروليتاريا في طبقة وبالتالي في حزب سياسي يعرقله بصورة مستمرة تراحم العمال فيما بينهم وهذا الانتظام سرعان ما يظهر ويكون اقوى وأشد بأساً وأكثر صلابة ويستفيد من اقسامات البرجوازية فتصبح بعض مصالح الطبقة العاملة حقوقاً معترف بها قانونياً ، إن الطبقات الوسطى من صغار أصحاب العمل والباعة والحرفيين والفالحين تحارب البرجوازية لأنها تهدد وجودها فهي محافظة تزيد ان يرجع التاريخ القهري الى الوراء وهي إذ ذلك تدفع عن مصالحها تتخلّى عن نظرتها الخاصة لتبني نظرة البروليتاريا ، أما رعاع المدن حثالة أدنى جماعات المجتمع القديم فقد تجرهم البروليتاريا الى الحركة لكن ظروف معيشتهم وأوضاع حياتهم يجعلهم اكثر استعداد لبيع أنفسهم للرجعية ، إن كل الطبقات التي كانت تستولي على السلطة فيما مضى تخضع المجتمع لأسلوب تملكها الخاص اما البروليتاريا باستيلائها على وسائل الإنتاج تقوم بهدم أسلوب التملك الخاص وكانت الحركات التاريخية الى يومنا هذا حركات قامت بها أقلية او في مصلحة أقلية اما البروليتاريا فهي حركة الأكثرية الساحقة في مصلحة الأكثرية الساحقة ولا يمكنها أي البروليتاريا ان تهرب وبصلب وتقوم عودها الا اذا نسفت كل الطبقات المترافق فوق بعضها البعض التي تؤلف المجتمع الرسمي وبالرغم من ان نضال البروليتاريا ضد البرجوازية ليس في أساسه نضالاً وطنياً محلياً إذ ان على البروليتاريا في كل قطر من الأقطار ان تنتهي من بروجوازيتها الخاصة ، ان الشيوعيين لا يؤلفون حزباً خاصاً معارضاً لأحزاب العمل الأخرى وليس لهم مصالح تفصلهم عن مجموع البروليتاريا ولا يدعون لمبادئ خاصة فالشيوعيين لا يتميزون عن بقية أحزاب العمل الأخرى سوى في نقطتين : 1- في مختلف النضالات الوطنية يضع الشيوعيون في المقدمة وويرزون المصالح المستقلة عن الجنسية وال العامة والشاملة لمجموع البروليتاريا 2- في مختلف مراحل النضال يمثل الشيوعيين وفي كل مكان المصالح المشتركة العامة للحركة بكمالها فالشيوعيون من الناحية العملية أحزم فريق من أحزاب العمل في جميع البلدان وأشدتها عزيمة وهم من الناحية النظرية يمتازون عن بقية البروليتاريين بادران واضح لظروف حركة البروليتاريا وسيرها وأهدافها العامة أما هدف الشيوعيين المباشر هي تنظيم البروليتاريين في طبقة وهم سيادة البرجوازية واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية ومفهومات الشيوعيين النظرية لا ترتكز مطلقاً على مبادئ

اكتشفها مصلح من مصلحي العالم بل التعبير الإجمالي عن الظروف الواقعية لنضال طبقي موجود ولحركة تاريخية تتطور من ذاتها اماماعينا وليس هدم علاقات الملكية التي وجدت حتى الان سوى الطابع المميز للشيوخية.

العمل المأجور يخلق رأسمايل أي الملكية التي تستثمر العمل المأجور والتي لا يمكن ان تتموا الا بالعمل المأجور فالملكية تتحرك بين الرأسمايل والعمل فكون المرء رأسمايليا يشغل مركزا اجتماعيا في الإنتاج ورأسمايل هي نتاج جماعي فليس الرأسمالي قوة شخصية بل قوة اجتماعية فإذا تحول الرأسمايل الى ملك مشترك لجميع أعضاء المجتمع فان الصفة الاجتماعية للملكية قد تغيرت وتقدّم الملكية صفتها الطبقية فالعمل المأجور له ثمن متوسط هو الحد الأدنى للأجرة فلا يزيد الشيوخين محو التملك الشخصي لمنتجات العمل فأما الذي يريده الشيوخين فهو أسلوب التملك الكئيب المظلم الذي يجعل العامل لا يحيا الا لأجل انماء رأسمايل الطبقة الحاكمة فالمجتمع الشيوخى ليس العمل المتراكم الا وسيلة لتغريب حياة الشغيلة وتحسينها وترفيتها وتبيهتها في المجتمع البرجوازى الماضى يسيطر على الحاضر بالمجتمع الشيوخى الحاضر يسيطر على المستقبل فتزعم البرجوازية ان الشيوخية هدم للشخصية والحرية ! والقول الصحيح هو هدم للشخصية البرجوازية والاستقلال البرجوازى والحرية البرجوازية وتشن البرجوازية هجوما على الشيوخين بانهم يريدون محو العائلة فالعائلة بالمجتمع البرجوازى ترتكز على الرأسمايل والربح الفردي والعائلة بكاملها ليست موجودة الا عند البرجوازية وتنتمي الإلقاء القسري لكل عائلة بالنسبة للبروليتاري ثم البغاء العلنى ويزعمون اننا نحطم الاواصر والصلات بآيدالتنا التربية في العائلة بالتربية في المجتمع لكن أليست التربية بالمجتمع البرجوازى تفرضه شروط ومصالح وظروف الطبقة البرجوازية فكل ما سيفعله الشيوخين ايدال التربية البرجوازية بالتربية البروليتارية الشيوخية ويقولون تزيد الشيوخية إشاعة المرأة فليست المرأة بالمجتمع البرجوازى سوى أداة إنتاج فنحن نزيد إعطاء المرأة دور بالمجتمع يلائمها ويحقق مصلحة المجتمع فإلغاء نظام الملكية يؤدي لمحو إشاعة النساء التي تتفرع منه وتنتجه منه ، ليس للعمال وطن فليس باستطاعة البرجوازية سلبهم ما لا يملكون وعلى البروليتاريا في كل قطر الانتهاء من برجوازيتها الحاكمة وهذا تخوض نضالا طبقيا ووطنياً من اجل الأكثريّة المفقودة والمهمشة فأذلوا استثمار الانسان لأحicia الانسان تزيلوا إستثمار امة لأمة أخرى ، وكل نتاج فكري وديني في عهد معين يعبر عن مصالح الطبقة السائدة وآرائها وإن انحلل الأفكار القديمة يسير مع انحلال ظروف المعيشة القديمة فحينما كان العالم القديم على اعتاب السقوط إنتصر الدين المسيحي على الأديان الأخرى وحينما تركت المسيحية محلها لأفكار الرقى الجديدة كانت تخوض الإقطاعية معركتها الأخيرة مع البرجوازية ، في المرحلة الأولى من ثورة العمال تشييد البروليتاريا في طبقة سائدة وأوسع الحريات الديمقراطيّة وستستخدم البروليتاريا سعادتها السياسية لأجل إنتزاع الرأسمايل من البرجوازية وتضعها في يدها وزيادة كمية القوى المنتجة وإنماها بأسرع ما يمكن وتخالف تدابير المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية والشيوخية غير انه يجب 1- نزع ملكية الأرضي الكبرى وتحصيص ربع عقاري لتفعيل نفقات الدولة 2- فرض ضرائب متصاعدة جداً 3- الغاء الوراثة 4- مركزة وسائل النقل بأيدي الدولة 5- مركزة القروض وأدوات الإنتاج وإصلاح الأرضي البور وتحسين الأرضي المزروعة 6- تكثير المصانع وأدوات الإنتاج وتنظيم جيوش صناعية 7 - التوفيق بين العمل الزراعي والصناعي ومحو الفروق بين الريف والمدينة 8 - جعل التعليم بكلفة مراهقه مجانيّاً وعاماً ومنع تشغيل الأحداث في المصانع والتوفيق بين التعليم والتربية والإنتاج.

وان ما تسيطر البروليتاريا على السلطة تختفي التناقضات الطبقية فتفقد السلطات العامة صبغتها السياسية فان السلطة السياسية ليس الا سلطة طبقة لاستعباد طبقة أخرى وبسيطرة البروليتاريا تلغى الطبقات وتهدم سعادتها ذاتها من حيث هي طبقة وويرز مجتمع جديد حرية التطور والقدم لكل عضو شرعاً لحرية وتطور وتقدم جميع الأعضاء.

#### الأدب الاشتراكي والشيوخى:

الاشتراكية الإقطاعية تعبر عن مطلب ونظام الملكية الإقطاعي وتبث عن المجد الإقطاعي والشجاعة والفروسية الإقطاعية فإنها كمن يدعوا الى إدخال النظام الحرفي في الصناعة الكبرى الآلية وإدخال النظام البطريركي في الزراعة .

أما الاشتراكية الألمانية فنشأت تحت ضغط البرجوازية الحاكمة وكانت التعبير الادبي للتمرد على هذه السيطرة وكانت تمثل بصورة رجعية مصلحة البرجوازية الصغيرة الألمانية وطبقة سغار البرجوازيين التي خلفها القرن السادس عشر فربأيها الحفاظ على هذه الطبقة حفاظ على النظام القائم وتنبيهه في المانيا وادعت ان الامة الالمانية هي الامة الطبيعية

وقاومت الشيوعية ووصفتها بالهدم الفظيع وهذا النوع من الاشتراكية تدعى اناها تحلق فوق كل صراع طبقي فكل المؤلفات الاشتراكية والشيوعية في ألمانيا مادعا القليل النادر تنتتم، للاشتراكية الالمانية.

اما الإشتراكية البرجوازية فكانت تدعو الى تحسين وضع الطبقة العاملة المعيشى لكن ان تخلو من النضال التي تنشأ من هذه الظروف نفسها إنهم يريدون المجتمع مطهرا من العناصر التي تغيره وتحله إنهم يريدوا البرجوازية بدونبروليتاريا فالكلمة الأخيرة لها هي التبادل الحر لأجل الطبقة العاملة والسجون الإنفرادية لأجل مصلحة البروليتاريا تعرفات جمركية لمصلحة البروليتاريا وان البرجوازية برجوازيين لمصلحة الطبقة العاملة وهذا مخالف للواقع.

الإشتراكية او الشيوعية الطوباوية ظهرت في المرحلة الأولى للنضال بين العمال والبرجوازية فلا يرون بالبروليتاريا أي استقلال تاريخي او مصلحة خاصة بها ومن أمثلة فورييه واوين وسان سيمون وبعضهم فوق كل تاحر طبقي ويرفضون كل عمل سياسى او ثورى.

**موقف الشيوخين من أحزاب المعارضة:**

يناضلون في سبيل المصالح والاهداف المباشرة للطبقة العاملة يدافعون في الوقت نفسه عن مستقبل هذه الحركة ويمثلون هذا المستقبل في سويسرا يؤيدون الراديكاليين دون ان ينكروا ان هذا الحزب فيه عناصر متاقضة في بولونيا يؤيد الشيوعيين الحزب الذي يرى في الثورة الزراعية شرط التحرير الوطني في المانيا يناضل الحزب الشيوعي بالاتفاق مع البرجوازية في كل مرة تناضل فيها هذه البرجوازية ضد النظام الملكي وضد الملكية الاقطاعية العقارية وضد البرجوازية الصغيرة الا ان لا يجب ان ينسوا استقلالهم السياسي والفكري والتنظيمي وصراعهم الظبقي مع البرجوازية ويعبّرون عن المصالح المميزة لهم عن البرجوازية لكي يعرف العمال الالمان اذا حانت الساعة كيف يقلّبوا الظروف التي خلقها النظام البرجوازي الى اسلحة ضده مع انتباه الشيوعيين لمسار الثورة كونها ثورة برجوازية ممهدة لثورة بوليتاريه بالخلاصة ان الشيوعيين يؤيدون كل حركة ثورية ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم في كل هذه الحركات يضعون في المقدمة مسألة الملكية مهما بلغت الملكية من تطور ويعمل الشيوعيين على الإتحاد والتفاهم بين الأحزاب الديمقراطيه في جميع الأقطار ولا يتنازل الشيوعيين عن آرائهم ولا يتندى الى اخفائهم بعلون صراحة ان أهدافهم لا يمكن بلوغها الا بهدم النظام الاجتماعي التقليدي بالعنف والقوة.

الكشف عن الامير اطورية الأمريكية

شالميرز جونسون

”إن أمتنا هي القوة الأعظم حيًّا للخير عبر التاريخ...“

(الرئيس جورج دبليو بوش...كم افورد، تكساس.. 31 آب 2002)

بالخلاف مع شعوب أخرى على الأرض، لا يدرك الأميركيون – أو أنهم لا يريدون أن يدركونا. أن الولايات المتحدة تسيطر على العالم من خلال قوتها العسكرية. كما أنهم لا يدركون أن ثمة شبكة هائلة من القواعد العسكرية تنتشر في كل القارات، عدا القارة الققطنية الحنفية، قد سمعت وبالفعل، شكلاً حديداً لللامبادطوية

تشر بلادنا ما يزيد عن نصف مليون من الجنود والجوايس والأتباع والتقىون خارج الولايات المتحدة. بالإضافة إلى أننا نستخدم مقالون مدنيون من البلدان الأخرى. كما أننا ننشر ذي ثقة من الحاملات في، كافة بحار ومحطات العالم.

بالإضافة إلى أننا نشغل قواعد سرية عديدة خارج أراضينا لمراقبة الناس، بما فيهم مواطنى الولايات المتحدة ذاتها، ويخلص لنظام المراقبة هذا الاتصالات الهاتفية والبريد الإلكتروني والفاكس.

تجلب تجهيزات الجيش والاستخبارات الأرباح للصناعات المدنية والتي بدورها تقوم بتعهد عقود الخدمات، وهذا يبقينا مخافر أمامية على نحو واسع. أصبح الاقتصاد الأمريكي قائماً وبالكامل على ما يوفره الجيش من عقود. فعلى سبيل المثال، عشية حربنا الثانية على العراق العام 2003، طلبت وزارة الدفاع 273000 عبوة من واقي الشمس (SPF15)، وتبلغ هذه الكمية ثلاثة أضعاف الكمية التي طلبها الجيش الأمريكي في حربنا الأولى على العراق العام 1991. كانت هذه الطلبيّة عبارة عن هدية لشركة **Tulsa Sun Fun Products of Daytona**

" في فلوريدا والتي تنتج مستحضرات البحر، وهي إحدى الشركات التابعة "لشركة التجهيز والسيطرة" في أوكلاهوما .

كانت الإمبراطورية الأمريكية الجديدة قد قطعت أشواطاً كبيرة في النمو والتطور، ويعود جذر هذا النمو إلى أوائل القرن التاسع عشر، عندما أعلنت الولايات المتحدة كل أرض أمريكا اللاتينية كدائرة نفوذ خاصة بها، ووسعَت أراضيها على حساب السكان الأصليين في أمريكا الشمالية، بالإضافة المستعمرات البريطانية والفرنسية والإسبانية، وأيضاً على حساب المكسيك، البلد المجاور لها. وقد كرّست أمريكا، مثلها مثل معاصرتها في الجزائر وأستراليا وروسيا الفيصرية، الكثير من الجهد لإزاحة السكان الأصليين في أمريكا الشمالية وتسلیم الأرضي للمستوطنين الجدد. وكما استخدم المحافظون الجدد مع نهاية القرن العشرين ذريعة الحرب على الإرهاب لنشر الجيش الأمريكي، كذلك استخدمت مجموعة من الإمبرياليين الخجولين في الإدارة الأمريكية آنذاك الحرب الأمريكية الإسبانية ذريعة لنشر قواعد للجيش الأمريكي في جزر مختلفة في الكاريبي وهاوي والفلبين.

ظهرت الأمة الأمريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية كأغنى وأقوى ورثت على الأرض للإمبراطورية البريطانية.

تحمّس فادتنا، وخصوصاً الرئيس فرانكلين روزفلت لهذه المهمة، في حين لم يكن لدى الشعب الأمريكي ذات الحماس. كان طموح الشعب الأمريكي يتمحور حول تسريح الجيش وانتباه الأمة نحو العمالة الكاملة والتطوير المحلي. لم تتم حالة السلام التي انوجدت بعد الحرب العالمية الثانية طويلاً، فقد اندلعت الحرب الباردة ونمّت التهديدات التي صارت لا تهدّد فقط المصالح الحيوية، بل حتى وجود الأمة بحد ذاته.

تطلّب احتواء الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية إنشاء المئات من القواعد العسكرية حول العالم، للمحافظة على حالة السلام. انكرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسين عاماً من المواجهة مع السوفييت، بأنّ نشاطها شكل من أشكال الإمبريالية، وأصرّت على أن نشاطها ردّاً على الأفعال الخطيرة "لإمبراطورية الشر" لاتحاد السوفييتي والدول التي تدور في فلكه. لقد احتجنا لوقت طويل، حتى ندرك نحن الأمريكيين، أن دور الجيش يتعاظم وينمو في بلادنا وأن السلطة التنفيذية - الرئاسة المستبدة - كانت تقوّض الدّعائم الديمقراطية من جمهوريتنا الدّستورية. لكن، وحتى أثناء الحرب الفيتنامية وانتهاكات القوة التي عُرِفت بـ "وترغيت" لم تُفضِّل لرد فعل كافٍ، لسحب السلطة من وزارة الدفاع ووكالات الاستخبارات المختلفة وخصوصاً وكالة الاستخبارات المركزية، إلى ممثلي الشعب. انهار الاتحاد السوفييتي في العام 1991 وانهار معه السبب الجوهرى لسياسة الاحتواء، كان زعمائنا قد اعتادوا على فكرة الهيمنة على نصف العالم، وبدت فكرة التّخلّي عن تلك الهيمنة غير واردة. استنتاج العديد من الأمريكيين أنهم قد ربّعوا الحرب وببساطة، لذلك فهم يستحقون أن يقطّعوا ثمار ذلك النّصر. وبدأ العديد من الأمريكيين المتّأذجين بالمجادلة حول فكرة أن الولايات المتحدة هي "إمبراطورية الخير" وينبغى وبالتالي أن تتصرف وفقاً لذلك وأن تكون القوة الوحيدة التي تسيطر على العالم. وإن فكرة تسريح الجيش والعودة لإدارة مصادرنا بما يتوافق مع حالة السلم العالمية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية هي عودة لخطيئة "الانعزالية" التي يسعى إليها المحافظون.

قمنا خلال العقد الأول من الحرب الباردة بالعديد من الأعمال والتدخلات "الإنسانية" في بينما، الخليج العربي، الصومال، هايتي، البوسنة، كولومبيا، وصربيا، وذلك بهدف المحافظة على وجودنا كقوة عظمى وإدامتها. واستمر انتشار حربنا الباردة بدون تغيير في شرق آسيا والمحيط الهادئ. بقيت الولايات المتحدة الأمريكية في نظر تلك الشعوب أسوأ نموذج

للامبراطورية. مع ذلك، لم يكن لدى الولايات المتحدة مستعمرات، ولكن كانت قواتها العسكرية الهائلة منتشرة حول العالم فقط من أجل المحافظة على "الاستقرار" أو "ضمان" الأمن المتبادل أو الترويج لنظام عالمي تحرري مستند على الانتخابات الحرة و"الأسواق المفتوحة" وفق النموذج الأمريكي.

يفضل الأمريكيون القول أن العالم قد تغير نتيجة هجمات الحادي عشر من أيلول العام 2001 الإرهابية على مبني التجارة العالمي وعلى البنغتاغون. ولكن سوف يكون القول الأكثر دقة هو أن الهجوم أحدث تغييراً خطيراً في تفكير بعض قادتها، والذين أصبحوا ينظرون للولايات المتحدة على أنها الجمهورية الأصلية وعلى أنها روما الجديدة، وعلى أنها العلامة الأضخم في التاريخ، وأنها لم تعد مقيدة بالقانون الدولي أو بمخاوف الحلفاء، وليس ثمة قيود تمنعها من استخدام القوة العسكرية.

لازال الشعب الأمريكي ولحدٍ كبير غير مدرك لماذا هوجم، أو لماذا بدأت وزارة الخارجية بتوسيع قائمة الدول الأجنبية غير المرغوب بالسياحة فيها للمواطن الأمريكي. (لماذا يكرهونا؟، كانت تلك هي الشكوى المتكررة على برامج الحوارات التلفزيونية، وكان الجواب الأكثر شيوعاً : إنهم يغارون علينا). ولكن، بدأت مجموعة كبيرة من الناس بالإدراك أخيراً، ومعظمهم من غير الأمريكيين، أن الولايات المتحدة كانت خلال النصف قرن الماضي شيئاً مختلفاً عمما حاولت الإدارة الأمريكية تقادمه. واحتذر هؤلاء الناس أن الولايات المتحدة ما هي سوى طاغوت عسكري يهدف للسيطرة على العالم.

يفضل الأمريكيان استخدام التعبير الملطّف "قوة عظمى وحيدة"، ولكن، مررت بلادنا ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول بعميلة تحويل من الجمهورية إلى الإمبراطورية وثبت أن هذا الموضوع غير قابل للنقض. فجأة أصبح "غير أمريكي" كل من يرتاب بإدارة بوش في "الحرب على الإرهاب" ناهيك عن الحرب على العراق أو ضد الدول السنة أو "محور الشر" التي أعلنها الرئيس بوش ووزير الدفاع على أنها تؤوي خلايا القاعدة، وكان هناك أهداف مفتوحة لتدخلات أمريكية أحادية الجانب. سمحت وسائل الإعلام لنفسها أن تستخدم تعبيرات براقة مثل "ضرر إضافي" و "تغيير نظام" و "مقاتلون غير شرعيون" و "حرب وقائية" وهم بذلك يوضّحون وبيّرون وبطريقة ما، الأفعال التي تنتوي وزارة الدفاع الأمريكية القيام بها. وفي نفس الوقت كانت الحكومة الأمريكية تقوم بجهود حثيثة لمنع محكمة الجزاء الدولية على عدم امتلاك الخيار أبداً باعتبار هذا السلوك من جرائم الحرب وتوجيه التهم للمسؤولين الأمريكيين.

ترجمة هيئة التحرير

## صعود الأوتوقراطية

إعداد: يا سشا مونك وروبرتو ستيفان فوا – تقديم وترجمة: عادل رفيق

نشرت مجلة فوريين أفيرز عدد مايو/ يونيو 2018 دراسة بعنوان: "نهاية قرن الديمocratie"، قام بها ياسشا مونك وروبرتو ستيفان فوا، تبّأت فيه بأفول نجم الديمقراطية الغربية.. وخلصت إلى أن "القرن الطويل الذي هيمنت فيه الديمقراطيات الليبرالية الغربية على الكورة الأرضية قد انتهى إلى الأبد". وكان تقرير نشرته مؤسسة بيت الحرية (فريدم هاوس) الأمريكية، في أوائل عام 2017 بعنوان "الحرية في العالم 2017": استمرار تراجع الحرفيات وسط تزايد النزعة الشعبوية والاستبداد" قد كشف عن تراجع ملحوظ في معدل الحرفيات حول العالم خلال العقد الأخير. ويقول آرت بودينجتون، أحد الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير، "إننا نرى بوضوح كيف أن القادة والأمم يسعون لتحقيق مصالحهم الضيقة على حساب المصالح المشتركة في تحقيق السلام والحرية على مستوى العالم. وتسارعت وتيرة هذه التوجهات حتى بدأت بالفعل تتفق غزل النظام الدولي الذي ساد خلال ربع القرن الماضي من بعد قمة أنكاثاً، بما في ذلك الاحترام العام للمعايير الراسخة للحرفيات الأساسية والديمقراطية". وواصل بادينجتون القول بأنه "بينما شهد العالم خلال السنوات الماضية تدهوراً كبيراً في مستوى الحرية لدى الأنظمة الأوتوقراطية والديكتاتوريات، ففي عام 2016 تصدرت أنظمة ديمقراطية راسخة قائمة الدول التي تعاني من انتكاسات في مجال الحرفيات". كما شهد العالم كذلك ما آل إليه حال "الربيع

العربي" من فشل ذريع، والعودة المؤسفة لروسيا ودول أخرى في الاتحاد السوفياتي السابق إلى ممارسة الديكتاتورية. وبالإضافة لما سبق، يتزايد صعود الأحزاب الشعوبية غير الليبرالية في أوروبا، وتنتمي من جديد نزعة قوموية غاضبة في الولايات المتحدة. وإذا أخذنا كل هذا في الاعتبار، فمن الصعب ألا يقودنا ذلك إلى إدراك حقيقة واحدة مفادها أن الديمقراطية الآن في مهب الريح، وذلك على أقل تقدير".

ونظراً لأهمية الدراسة التي نشرتها فورين أفيرز، وفي إطار نقل المعرف مع حفظ الحقوق الفكرية، فقد قام المعهد المصري للدراسات <https://eipss-eg.org>

بترجمتها كاملة، وذلك على النحو التالي:

صعود الأوتوقراطية على مستوى العالم

(الأوتوقراطية: AUTOCRACY: أصل الكلمة يوناني، وتعني الحاكم الفرد بالتعيين لا بالانتخاب)

عندما كانت الحرب العالمية الثانية على أشدها، قال هنري لوس، مؤسس مجلة تايم، أن القرن العشرين سيُصبح "القرن الأمريكي" بلا منازع، لما حازته الولايات المتحدة حينئذ من الثروة والقوة. وقد أثبتت الأيام صدق نبوغه؛ فعلى الرغم من أن ألمانيا النازية، وبعدها الاتحاد السوفياتي، قد نازعاً الولايات المتحدة السيادة، فإنها تغلبت على جميع خصومها. ومع مطلع الألفية، أصبح وضعها، كأقوى دولة في العالم وأكثرها نفوذاً، لا يناظرها فيه أحد. وترتب على هذه الهيمنة بالضرورة قيام الولايات المتحدة بنشر نظامها السياسي على مستوى العالم، وهو "الديمقراطية الليبرالية".

وقد أدى ازدهار الديمقراطية في جميع أنحاء العالم إلى إغراء البعض بأن ينسب انتشارها إلى إقبال الشعوب عليها للجذب الذي تمنّه الديمقراطية في ذاتها. فإذا أبدى مواطنون في الهند أو إيطاليا أو فنزويلا إخلاصاً لنظامهم السياسي، فلا بد أن ذلك يرجع إلى تسامي التزام عميق لديهم بمراعاة حقوق الأفراد وحق تقرير المصير للشعوب. وإذا ما شرع البولنديون والفلبينيون في التحول من الديكتatorية إلى الديمقراطية، فإن ذلك بالتأكيد، من وجهة نظرهم، يعني أنهم كانوا يتشاركون في الرغبة الإنسانية العامة لتحقيق الديمقراطية الليبرالية.

لكن الأحداث التي وقعت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تجعلنا نفسر هذه الظاهرة بطريقة مختلفة للغاية. فلم تكن معايير وقيم الديمقراطية الليبرالية فحسب هي ما جذب المواطنين إليها في جميع أنحاء العالم، لكنها ترجع كذلك إلى تقييمها لأبرز نموذج النجاح الاقتصادي والجيسياسي على وجه البساطة. وقد تكون القيم المدنية قد لعبت دوراً في تحويل قناعات مواطني الأنظمة السلطوية في السابق، حتى أصبحوا ديمقراطيين عن قناعة، لكن النمو الاقتصادي المذهل لأوروبا الغربية خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والانتصارات التي حققتها الدول الديمقراطية في الحرب الباردة، بالإضافة إلى الهزيمة التي حققتها الديمقراطية بأعنتى أعدائها من المنافسين الأوتوقراطيين – كانت بنفس القدر من الأهمية.

إن التركيز على الأسس المادية فقط لهيمنة الديمقراطية يطرح قصة النجاحات الكبرى للديمقراطية من زاوية مختلفة، كما أنه بالتأكيد يُغير الطريقة التي يمكن أن يفكر بها المرء حال أزمة الديمقراطية الحالية. ومع تزايد فشل الديمقراطية الليبرالية في تحسين مستويات المعيشة لمواطنيها، ظهرت حركات شعبوية تتبع الليبرالية وامتدت من بروكسل إلى برازيليا، ومن وارسو إلى واشنطن. وأصبح عدد مذهب من المواطنين لا يعطي أهمية كبيرة لقيمة العيش في دولة ديمقراطية: وبينما يقول ثلثا الأميركيين – فوق سن 65 سنة – أنه من المهم جداً بالنسبة لهم أن يعيشوا تحت ظلال الديمقراطية، فهناك، على سبيل المثال، أقل من الثلث فقط من تقل أعمارهم عن 35 سنة من يقولون الشيء نفسه. بل هناك أقلية متضادة منفتحة حتى على البدائل الاستبدادية: فمنذ عام 1995 إلى عام 2017، زادت نسبة من يفضلون الحكم العسكري في فرنسا وألمانيا وإيطاليا بأكثر من ثلاثة أضعاف.

وكما تشير الانتخابات الأخيرة حول العالم، فإن هذه الآراء ليست مجرد اختيارات مجردة؛ فهي تعكس موجة عنيفة من المشاعر المعادية التي يمكن شحنها بسهولة من قبل المرشحين والأحزاب السياسية المتطرفة. ونتيجة لذلك، حقق كثير من

الشعوبيين الاستبداديّين الذين لا يحترمون أبسط القواعد الديموقراطية أو المعايير الأساسية للنظام الديموقراطي، تقدماً سريعاً في أوروبا الغربية وأمريكا الشماليّة على مدى العقود الماضيين. وفي نفس الوقت، كان بعض الحكام الاستبداديّين الأقوىاء دور هام في تراجع التقدّم الديموقراطي في معظم دول آسيا وأوروبا الشرقيّة. هل يمكن أن تُعزى هذه التطورات غير المتوقعة إلى التغيير في ميزان القوّة الاقتصاديّة وال العسكريّة في العالم؟

يبدو أن هذا السؤال هو الأكثر إلحاحاً اليوم في ظل قرب نهاية عصر الهيمنة طويلاً للأمد للديمocratiات الموحدة ذات الاقتصاديات المتقدمة التي يجمعها تحالف مشترك. فمنذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كانت الديمقراطيات التي شكلت تحالف الغرب في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي – وتشمل أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان ما بعد الحرب – تدير معظم دخل العالم. وفي أواخر القرن التاسع عشر، شكلت النظم الديموقراطية الراسخة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. أما في النصف الثاني من القرن العشرين، ومع اتساع النطاق الجغرافي للحكم الديموقراطي ليشمل اليابان وألمانيا في ظل التحالف الذي كانت تقويه الولايات المتحدة، أصبحت قوّة هذا التحالف الديموقراطي الليبرالي أكثر هيمنة. أما في الوقت الحالي، وللمرة الأولى منذ أكثر من مائة عام، فقد انخفضت حصة هذا التحالف من الناتج المحلي الإجمالي للعالم إلى ما دون النصف. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، فسوف تتحفّض هذه النسبة إلى الثلث خلال السنوات العشر المقبلة.

وفي الوقت الذي تلاشت فيه هيمنة الديمقراطيات على مستوى العالم، ازدادت حصة الدول السلطوية في الناتج الاقتصادي بسرعة. ففي عام 1990، كانت الدول التي صنفتها مؤسسة فريدم هاوس على أنها "غير حرّة" (وهي الفئة الأدنى، والتي لا تشمل الدول المصنفة "حرّة جزئياً" مثل سنغافورة) تمثل 12% فقط من الدخل العالمي. أما الآن، فهي تستحوذ على نسبة 33%， مطابقة بذلك النسبة التي حققتها في أوائل 1930، خلال صعود الفاشية في أوروبا، ومتجاوزة في نفس الوقت لأقصى نسبة وصلت إليها إبان الحرب الباردة حيث كان الاتحاد السوفييتي في أوج قوته.

ونتيجة لذلك، فإن العالم على أبواب محطة هامة: فخلال السنوات الخمس المقبلة، ستتجاوز حصة تلك الدول – التي تعتبر "غير حرّة"، مثل الصين وروسيا وال سعودية – من الدخل العالمي النسبة التي تسيطر عليها النظم الديموقراطية الليبرالية الغربية. ففي غضون ربع قرن فقط، انتقلت الديمقراطيات الليبرالية من وضع "القوّة الاقتصاديّة غير المسبوقة" إلى وضع "الضعف الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل".

ويبدو أن الاحتمالات تتضاعل في أن تتمكن بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، التي كانت تشكل المعقّل التقليدي للديموقراطية الليبرالية، من استعادة سيطرتها السابقة، في ظل انحسار نظمها الديموقراطية في الداخل واستمرار انكماس الحصة التي تهيمن عليها من الاقتصاد العالمي. لذا فإن المستقبل يشي بأن هناك سيناريوهين واقعيين يمكن حدوثهما: إما أن تتحول بعض أقوى الدول الاستبداديّة في العالم إلى الديموقراطية الليبرالية، أو أن تبقى هيمنة الديموقراطية – التي كان من المخطط لها أن تستمر طويلاً – لمرحلة انتقالية فقط قبل الدخول إلى عهد جديد من التدافع بين النظم السياسيّة المتصارعة.

### نفوذ الثروة

من بين أهم الوسائل التي يمكن أن يؤدي عن طريقها الازدهار الاقتصادي إلى إكساب الدول القوّة والنفوذ هو خلق جو من الاستقرار داخل البلاد. وكما أوضح آدم بربورسكي وفيرناندو ليونجي، من علماء السياسة، فإن الأنظمة الديموقراطية الفقيرة غالباً ما يكون مصيرها الانهيار. أما الديمقراطيات الثرية فقط – تلك التي يربو فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على 14000 دولار، وفقاً لما توصلنا إليه من نتائج – فهي التي يمكنها أن تبقى في أمان تام بمعزل عن أي مخاطر: فمنذ تشكيل تحالف ما بعد الحرب الذي جمع بين الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية، لم تشهد أي دولة عضو في التحالف انهياراً للحكم الديموقراطي فيها.

وتتوفر القوّة الاقتصاديّة – بالإضافة إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الديموقراطية – عدداً من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها هذه الأنظمة للتأثير على الدول الأخرى. ويُعد النفوذ الثقافي من أهم هذه الأدوات: فعندما كانت الديموقراطية الليبرالية الغربية في أوج ازدهارها، كانت الولايات المتحدة – وكذلك أوروبا الغربية بدرجة أقل – موطنًا لأكثر الكتاب

والموسيقيين شهرة في العالم، وأكثر البرامج التلفزيونية والأفلام مشاهدة، وأكثر الصناعات تقدماً، وأعرق الجامعات. وخلال تسعينيات القرن الماضي، تمثلت كل هذه الأشياء في أذهان كثير من الشباب في أفريقيا أو آسيا وكأنها شيء واحد: فمع تطلعهم أن ينهلوا من ثروات الغرب المتضخمة، توفرت لديهم الرغبة في تبني أسلوب الحياة الغربية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى استنساخ النظام السياسي العربي.

هذا المزاج من القوة الاقتصادية والمكانة الثقافية سهل بسط النفوذ السياسي إلى درجة كبيرة. فعندما بدأ بث مسلسل دالاس الأمريكي في الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، فمن الطبيعي أن المواطنين السوفيت كانوا يقارنون بين الثروة الضخمة لسكان الأحياء الراقية في الولايات المتحدة وبين الحرمان المادي الذي يعيشون فيه، ويتساءلون عن سبب التراجع الكبير لنظامهم الاقتصادي. وكان لاري هاجمان، أحد نجوم المسلسل البارزين، بعد ذلك بسنوات يتباكي قائلاً: «لقد كنا مسؤولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن سقوط الإمبراطورية [السوفيتية]». وأضاف إنه لا يعزى الأمر إلى «تطبع للمثالية من جانب المواطنين السوفيت»، ولكنه كان جشعًا من الطراز القديم لديهم، وهو الذي دفعهم إلى الشك في سلطة بلادهم.

وتحتسبط الديمقراطيات الغربية بتقوتها الاقتصادية أن تتخذ مواقف أكثر خشونة، لأن تؤثر على الأحداث السياسية في الدول الأخرى عن طريق إطلاق الوعود بإدراج هذه الدول في النظام الاقتصادي العالمي أو من خلال التهديد باستبعادها منه. وفي تسعينيات القرن العشرين وخلال العقد الأول من هذا القرن، مثل احتمال الانضمام إلى منظمات مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية حافز قوية للإصلاحات الديمقراطية في أوروبا الشرقية وتركيا وأجزاء من آسيا، بما في ذلك تايلاند وكوريا الجنوبية. وفي نفس الوقت، ساعدت العقوبات الغربية – التي حرمت بعض الدول من الاستفادة من الاقتصاد العالمي – في احتواء الرئيس العراقي صدام حسين خلال السنوات التي أعقبت حرب الخليج، وفي سقوط الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفتش بعد الحرب في كوسوفو، حسب زعم البعض.

وأخيرًا، فإنه يمكن تحويل القوة الاقتصادية بسهولة إلى قوة عسكرية. وقد أدى هذا أيضًا إلى تعزيز موقف الديمقراطيات الليبرالية كثيرةً على مستوى العالم، وضمن ذلك عدم تمكن الدول الأخرى من إسقاط الأنظمة الديمقراطية بالقوة، ورفع من شأن الشرعية المحلية لهذه الأنظمة من خلال جعل الجوء لاستخدام القوة العسكرية أمراً نادرًا. وفي الوقت نفسه، شجع ذلك على نشر الديمقراطية من خلال النفوذ الدبلوماسي، والبقاء في حالة تأهب دائم على الأرض. وقد تأثرت الدول التي كانت تقع جغرافيًا بين قوة ديمocratie كبرى وقوة سلطوية رئيسية، مثل بولندا وأوكرانيا – بشكل كبير بالميزانية والمادية والعسكرية الكبيرة التي كان يوفرها التحالف مع الغرب. وقادت المستعمرات السابقة بتقليد الأنظمة السياسية لحكامهم السابقين بعد أن حصلوا على الاستقلال، مما نتج عنه انتشار الديمقراطيات البرلمانية من جزر الكاريبي إلى مرتقعتات شرق إفريقيا. وفي حالتين كبيرتين على الأقل – ألمانيا واليابان – مهد الاحتلال العسكري الغربي الطريق أمام إدخال دستور ديمocraticي نموذجي.

باختصار، لا يمكن أن نفهم قصة القرن الديمقراطي دون أن ننظر بجدية إلى الدور الذي لعبته القوة الاقتصادية في نشر قيم الديمقراطية الليبرالية حول العالم. وهذا يعني أيضًا أنه من المستحيل إجراء قراءات مستمرة بشأن مستقبل الديمقراطية الليبرالية دون التفكير جديًا في الآثار التي قد يحدثها التناقض النسبي المتوقع لقوة الحلف الديمقراطي الاقتصادية خلال السنوات والعقود القادمة.

### مخاطر التدهور

يبدو للوهلة الأولى أن فرضية «الثراء يولد الاستقرار» تبشر بمستقبل جيد لأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، حيث كانت ولا زالت مؤسسات الديمقراطية الليبرالية هي الأكثر رسوخاً. وحتى في حال هبوط معدلات قوتها نسبياً، فمن غير المرجح أن ينخفض المستوى المطلق للثروة في كندا أو فرنسا على سبيل المثال إلى ما دون العتبة التي تتجه فيها الديمقراطيات إلى الفشل. لكن يبقى القول بأن مستوى الثروة قد يكون مجرد سمة واحدة من السمات الاقتصادية العديدة التي أبقت الأنظمة الديمقراطية الغربية مستقرة بعد الحرب العالمية الثانية. وبالفعل، فإن هناك ثلاثة سمات اقتصادية أخرى كانت تتتوفر في الديمقراطيات المستقرة في تلك الحقبة، وهو ما قد يساعد على تقسيم نجاحها في الماضي، وهي:

المساواة النسبية بين الأفراد، والدخول سريعة النمو لمعظم المواطنين، وحقيقة أن الأنظمة الأوتوقراطية كانت أقل ثراء عن الأنظمة الديمقراطية بشكل ملحوظ.

وقد بدأت كل هذه السمات تتآكل في السنوات الأخيرة. ولنأخذ ما حدث في الولايات المتحدة على سبيل المثال: في السبعينيات من القرن الماضي، كان أصحاب الدخل الأعلى، الذين لا يتجاوزون نسبة واحد في المائة من السكان، يحصلون ثمانية في المائة من الدخل قبل الضريبة؛ أما الآن، فهم يستحوذون على أكثر من 20 بالمائة من الدخل. وخلال معظم القرن العشرين، تضاعفت الأجور تقريرًا من جيل إلى جيل لتعويض نسبة التضخم؛ بينما ظلت الأجور ثابتة خلال الثلاثين سنة الماضية. وظل الاقتصاد الأمريكي طوال فترة الحرب الباردة متوفقاً على اقتصاد الاتحاد السوفييتي بنسبة الضعفين أو الثلاثة أضعاف، بينما هو الآن يزيد عن اقتصاد الصين بنسبة السادس.

تعتبر فترة الأنظمة الأوتوقراطية على منافسة الأداء الاقتصادي للأنظمة الديمقراطية الليبرالية تطوراً جديداً ومهماً للغاية. في بينما تمكنت الشيوعية وهي في ذروة نفوذها من منافسة الديمقراطية الليبرالية أيدولوجيًا في أجزاء كبيرة من الدول النامية، فهي في الوقت نفسه، لم تستطع تقديم بديل اقتصادي قوي مقابل الرأسمالية. في الحقيقة، لم تتجاوز حصة الاتحاد السوفييتي والدول التابعة له في ناتج الدخل العالمي حد 13 في المائة على أقصى تقدير في منتصف الخمسينيات، ثم انخفضت بشكل مطرد على مدى العقود التالية؛ ووصلت إلى عشرة في المائة فقط في عام 1989. وكذلك لم تستطع الدول الشيوعية أن توفر لمواطنيها أسلوب حياة مريح ينافس أسلوب الحياة في الغرب الرأسمالي. وفي الفترة من 1950 إلى 1989، انخفض نصيب الفرد من الدخل في الاتحاد السوفييتي من ثالثي مستوى الدخل في أوروبا الغربية إلى أقل من النصف. وكما قال الكاتب الألماني هانز ماجنوس إنزنسيبرجر، في تلاعيب واضح بعنوان مقال كتبه لينين، “إن اشتراكية الاتحاد السوفييتي كانت تمثل [أرقى مراحل التخلف].”.

قد تتعرض نظم جديدة تبني الرأسمالية الاستبدادية في نهاية المطاف إلى أشكال مشابهة من الركود الاقتصادي: لكن الرأسمالية الاستبدادية التي برزت في دول الخليج العربي وشرق آسيا – والتي تجمع بين الدولة القوية والأسواق الحرة نسبياً وحقوق الملكية المضمونة إلى حد معقول – تتميز بتقديم أداء (اقتصادي) جيد حتى الآن. ومن بين 15 دولة في العالم ذات أعلى دخل لفرد، نجد أن الثلثين منهم تقريرًا لأنظمة غير ديمقراطية. وحتى تلك الدول الاستبدادية غير الناجحة نسبياً، مثل إيران، وكازاخستان، وروسيا، فيمكنها أن تفخر بارتفاع نصيب الفرد فيها من الدخل إلى أكثر من 20 ألف دولار. أما الصين، التي كان دخل الفرد فيها منخفضاً إلى حد كبير حتى قبل عقدين من الزمن، فقد بدأت في اللحاق بالركب بسرعة؛ فعلى الرغم من أن متوسط الدخل في مناطقها الريفية لا يزال منخفضاً، إلا أن البلاد أثبتت قدرتها على توفير مستوى أعلى من الثروة لمواطنيها في المناطق الحضرية؛ حيث تضم المنطقة الساحلية في الصين الآن حوالي 420 مليون شخص، بمتوسط دخل يبلغ 23000 دولاراً، وهو في تزايد مستمر. وبعبارة أخرى، فإن مئات الملايين من الصينيين يعيشون الآن في ظل ظروف يمكن أن نطلق عليها “الحداثة الاستبدادية”. وترى الدول الأقل ثراء في جميع أنحاء العالم، والتي تقليد الصين، أن هذا الازدهار الرائع للاقتصاد الصيني هو بمثابة شهادة على حقيقة أن الطريق إلى تحقيق الرخاء لم يعد بحاجة إلى خوض غمار الديمقراطية الليبرالية.

#### القوة الناعمة للاستبداد

كان من أبرز نتائج هذا التحول هو تحقيق درجة أكبر من الثقة في أيديولوجيات الأنظمة الأوتوقراطية – وعلاوة على ذلك، فقد تولدت الرغبة لدى هذه الأنظمة للتدخل في شؤون الديمقراطيات الغربية. وقد حازت محاولات روسيا للتأثير على الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 على أكبر قدر من الاهتمام خلال العامين الماضيين. لكن تأثير روسيا على السياسة في جميع أنحاء أوروبا الغربية كان أكبر. ففي إيطاليا وفرنسا، على سبيل المثال، ساعدت روسيا في تمويل الأحزاب المتطرفة في كلا الاتجاهين من التوجهات السياسية على مدى عقود. وفي بلدان أوروبية أخرى، حققت روسيا نجاحاً ملحوظاً في تجنيد قادة سياسيين مقاعدين لممارسة الضغط نيابة عنها، بما في ذلك المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر والمستشار النمساوي السابق ألفريد جوسينباور.

والسؤال الكبير الآن هو: هل ستظل روسيا وحيدة في سعيها للتأثير على سياسات الأنظمة الديمقراطية الليبرالية؟ من المؤكد تقريباً أن الإجابة هي: لا.. فقد أثبتت حملاتها أن التدخل الخارجي من قبل القوى السلطوية في النظم الديمقراطية شديدة الانقسام داخلياً هو أمر سهل نسبياً وشديد الفاعلية، مما يجذب كثيراً أشباه روسيا من الأنظمة السلطوية لكي يحذوا حذوها. وتقوم الصين فعلياً بتكثيف الضغط الأيديولوجي على مواطنيها في الخارج، وتأسيس معاهد الكونفوشيوسية (نسبة إلى كونفوشيوس، وهو الاسم الغربي لكونج تشيو، الفيلسوف الصيني المؤثر الذي عاش من 551 حتى 479 قبل الميلاد) ذات النفوذ في مراكز التعلم الرئيسية. وخلال العامين الماضيين، رفعت المملكة العربية السعودية بشكل كبير حجم المبالغ التي تدفعها لجماعات الضغط المسجلة في الولايات المتحدة، مما زاد عدد الوكلاط الأجانب المسجلين الذين يعملون لحسابها من 25 إلى 145.

وإذا كان تغير التوازن في القوة الاقتصادية والتكنولوجية بين الديمقراطيات الغربية والدول الاستبدادية يجعل الأولى أكثر عرضة للتتدخل الخارجي، فإنه يجعل من السهل كثيراً على الأخيرة القيام بنشر قيمها. ويظهر صعود القوة الناعمة للدول الاستبدادية بالفعل في عدد كبير من المجالات، بما في ذلك الأوساط الأكademية، والثقافة الشعبية، والاستثمار الأجنبي، والمساعدات الإنمائية. فقبل بضع سنوات، على سبيل المثال، كانت جميع الجامعات الرائدة في العالم موجودة في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، لكن الدول الاستبدادية بدأت مؤخراً في سد هذه الفجوة. ووفقاً لآخر استطلاع لـ "تايمز" للتعليم العالي، فإن 16 من أفضل 250 مؤسسة في العالم موجودة في نظم غير ديمقراطية، بما في ذلك الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة.

ربما يكون أهم شكل من أشكال القوة الاستبدادية الناعمة هو القدرة المتضاعفة لأنظمة الديكتاتورية على التقليل من حجم السيطرة التي كانت تتمتع بها الأنظمة الديمقراطية في السابق على نشر الأخبار وطرق استقائها. وفي حين لم يكن من الممكن أبداً أن تحلم صحيفة "برافدا" الناطقة باسم الاتحاد السوفيتي أن تجذب جمهوراً واسعاً في الولايات المتحدة، فإن المقطع التي تتجه إليها اليوم القنوات الإخبارية التي تمولها الدول، بما في ذلك قناة الجزيرة في قطر، و( CCTV ) في الصين و( RT ) في روسيا، تجد الملايين من الأميركيين يشاهدونها بانتظام. والنتيجة هي نهاية احتكار الغرب للرسالة الإعلامية، فضلاً عن إنهاء قدرته على المحافظة على مجتمع مدني لا تؤثر فيه الحكومات الأجنبية.

هل هي بداية النهاية؟

خلال فترة طويلة من الاستقرار الديمقراطي، كانت الولايات المتحدة هي القوة العظمى المهيمنة: ثقافياً واقتصادياً. بينما كانت الدول الاستبدادية المنافسة، مثل الاتحاد السوفيتي، قد فقدت مصداقيتها أيديولوجياً، في ظل الركود الاقتصادي الذي كانت تعيش فيه. ونتيجة لذلك، أصبحت الديمقراطية لا تُعطي فقط وعداً بدرجة أكبر من الحرية الفردية وتقرير المصير الجماعي، بل كانت أيضاً تبعث الأمل في معيشة أكثر ثراء. ولم يكن من المفترض فقط أن تبقى الديمقراطية آمنة في معاقلها التقليدية – طالما ظلت تلك الظروف قائمة – بل كانت هناك أيضاً أسباب معقولة للتطبيع إلى تحول عدد كبير من الدول الأوتوقратية إلى صفات الدول الديمقراطية.

لكن الفترة الطويلة التي ظلت فيها الديمقراطيات الليبرالية الغربية هي الأقوى ثقافياً واقتصادياً على مستوى العالم تقاد تقترب الآن من نهايتها. ففي الوقت الذي ظهرت فيه مؤشرات قوية على تآكل المؤسسات في الدول الديمقراطية الليبرالية، بدأ الشعوبيون الاستبداديون في تطوير بديل أيديولوجي عبر شكل "ديمقراطية غير ليبرالية"، وأصبح بعض الحكام المستبدون يقدمون لمواطنيهم مستويات معيشية تتنافس بشكل كبير بالمستويات المعيشية في أغنى الدول الغربية.

قد يكون من الطبيعي أن نتطلع إلى أن تستعيد الديمقراطيات الليبرالية الغربية هيمنتها. لكن أهم الطرق التي تقود إلى تحقيق هذه الغاية هو المسار الاقتصادي بلا منازع؛ حيث من الممكن أن يكون النجاحات الاقتصادية الأخيرة للدول الاستبدادية قصيرة الأجل: فلا تزال روسيا والمملكة العربية السعودية تعتمدان بشكل مفرط على النفط كمصدر للدخل. أما النمو الاقتصادي الأخير في الصين فقد اعتمد بشكل كبير على الديون المتضاعدة، والتركيبة السكانية المواتية؛ وقد ينتهي الأمر إلى صعوبة الحفاظ على هذا النمو بمجرد أن تُضطر الدولة إلى التحرك للتخلص من ديونها، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات الشيخوخة في البلاد. وفي نفس الوقت، فإذا كانت هناك إمكانية لتحسين أداء اقتصادات الدول

الغربيّة المتقدمة، وتلاشي الآثار المتبقية للركود الكبير، وعودة الاقتصادات الأوروبيّة والأمريكيّة الشماليّة إلى الحياة، فإن معاقل الديمocrاطية الليبرالية قد تتفوق مرة أخرى على الأنظمة الاستبداديّة الحديثة.

لذلك ينبغي أن تؤخذ التوقعات حول سرعة تحول ميزان القوى بين الدول الديمocrاطية والاستبداديّة بقدر كبير من الحذر. ومع ذلك، فإن مجرد إلقاء نظرة خاطفة على معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الغربي خلال العقود الثلاثة أو الأربعه الماضية ستُظهر أنه بسبب التراجع الديموجرافي وانخفاض نمو الإنثاجية، كانت الاقتصادات الغربيّة تعاني من الركود قبل الأزمة الماليّة بزمن طويّل. وفي الوقت نفسه، لا تزال الصين والعديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى تحظى بمساحات نمو ضخمة يُتوقع أن تشهد تطويراً كبيراً، الأمر الذي يوحي بأن هذه الدول يمكنها الاستمرار في تحقيق مكاسب كبيرة من خلال اتباع نفس نموذج النمو الحالي.

وهناك أمل آخر في أن تلعب الديمocrاطيات الناشئة مثل البرازيل والهند وإندونيسيا دوراً أكثر نشاطاً في دعم تحالف الديمocrاطيات الليبرالية ونشر قيمها حول العالم. لكن هذا يتطلب تغييرًا جذريًّا في مسارها. وكما قال العالم السياسي مارك بلاتنر، لم تفكّر هذه الدول على مدار تاريخها في "الدفاع عن الديمocratie الليبرالية كمكون مهم في سياساتها الخارجية". وبعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، على سبيل المثال، امتنعت البرازيل والهند وجنوب إفريقيا عن التصويت على قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين هذه الخطوة. كما عارضت العقوبات التي كانت مقترنة ضد روسيا. ودعمت هذه الدول كذلك الأنظمة الاستبداديّة في سعيها نحو تكريس دور أكبر للحكومات في وضع قوانين لتنظيم الإنترنـت.

ومما يجعل الأمور أكثر سوءاً، أن الديمocrاطيات الناشئة كانت تاريجياً أقل استقراراً من الديمocrاطيات الراسخة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأجزاء من شرق آسيا. وفي الحقيقة، يثير التراجع الديمocrاطي الأخير في تركيا، وكذلك مؤشرات الانحراف عن الديمocratie في الأرجنتين وإندونيسيا والمكسيك والفلبين، احتمالية أن تصبح بعض هذه الدول ديمocrاطيات معيبة – أو أن تعود إلى حكم استبدادي مطلق – في العقود القادمة. وبدلًا من تعزيز القوى الديمocrاطية المتّكلة أصلًا، فقد تختار بعض هذه الدول الوقوف إلى جانب القوى الاستبداديّة.

إن عقد الأمال على احتمالية استعادة المجموعة الحاليّة من الدول الديمocrاطية بطريقـة ما موقعها العالمي السابق ربما يكون ضرباً من العبث. أما السيناريو الأكثر احتمالاً فهو أن هذه الديمocrاطيات سوف تبدو أقل جذباً لغيرها من الدول، حيث أنها لم تعد بنفس المستوى من الارتباط بالثروة والسلطة، وأنها لم تنجح حتى الآن في التصدي لتحدياتها.

ومع ذلك، فمن الممكن تصور أن يكون للمبادئ المحفزة للديmocratie الليبرالية إمكانية جذب أكبر للمواطنين في الدول الاستبداديّة حتى عندما يكون المستوى المعيشي لتلك الشعوب مساوياً للمستوى المعيشي في الدول الغربيّة. وفي حال قامت دول استبداديّة مثل إيران وروسيا والمملكة العربيّة السعودية بإصلاحات ديمocrاطيّة، فإن ذلك سيعزز بشكل كبير القوّة الكلية للنظم الديmocratiّة. أما إذا كانت الصين هي من ستتعلّم ذلك، فإن مثل هذه الخطوة ستكون بمثابة الضربة القاضية لصعود النظم الأوتوقراطية.

وأخيراً، فإن هذه في الحقيقة طريقة أخرى للقول بأن القرن الطويل الذي هيمـنت فيه الـdiemocratiّات الليبرالية الغربية على الكـرة الأرضـية قد انتهى إلى الأبد. والسؤال الوحـيد المتـبقى الآن هو: هل ستتمكن الـdiemocratiّة من تخطـي حدود الغـرب الذي يـعتبر ركيـزتها التقليـدية الراسـخـة؟ وهو تحـول من شأنـه أن يـهيـي الـظـروف لـقرن ديمocratiّ عـالمـي حـقـيقـي أم هل يـأتـرـى سـيـقـى (ـdiemocratiّـة)، على أـحسـن تقـديرـ، هي الشـكـلـ المـسـتـدـيمـ للـحـكـمـ فيـ جـزـءـ مـنـ الـعـالـمـ (ـالـغـربـ) علىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـهـ يـشـهدـ الـآنـ حـالـةـ مـنـ التـرـاجـعـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ الـاـقـتصـادـيـ الـدـيمـوـجـرـافـيـ. (\*).

(\*) الآراء الواردة تعبـر عن كتابـهاـ، ولا تـعبـرـ بالـضرـورةـ عـنـ وجـهـةـ نـظرـ المعـهـدـ المـصـرـيـ لـلـدـرـاسـاتـ

## عن الديمقراطية وراهنيتها

شهدت سوريا بعد الاستقلال والانقلابات العسكرية المتتالية فترة ازدهار اقتصادي وانفراج ديمقراطي حيث أطلقت الحريات الديمقراطية ووصل للبرلمان نواب عن كافة الكتل والاحزاب الوطنية والقومية واليسارية وصدرت عشرات الصحف والمجلات التي تتناول الشأن العام وصعدت للفنون المهمة واستقلالها .

الآن عندما يتم الدعوة للديمقراطية كضرورة وطنية وطبقية ليس كرد فعل شعبي على الظروف وليس إستيراداً لمفاهيم خارجية بل من خلال دراسة الواقع الموضوعي الذي يحتم توسيعاً للحريات الديمقراطية لمواجهة استحقاق المرحلة وإستكمال بناء الدولة الوطنية الحديثة المستقلة وفق رأي الغالبية من الشعب وتوجهاته وأجواء من المنافسة الديمقراطية الصحيحة .

تأتي أهمية الديمقراطية اليوم ليس من مناداة دولة لها فهي تاريخياً موجودة في برامج القوى السياسية فتأتي راهنيتها من أجل تمنين البلاد اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأخلاقياً وبنداً للعنف والتدخل الخارجي ولأجل استدعاء سياسة اقتصادية تبني طموحات الجماهير ولتقادي الإنحلال الأخلاقي والعدمية السياسية حيث تستطيع الجماهير من خلال توسيع الحريات الديمقراطية وتوفّر مناخ ديمقراطي ملائم أن تواجه كل الهجمات على مكتسباتها وأن تخلق ثقافة حرّة ديمقراطية إنسانية وتطوير المجتمع من كل النواحي والحفاظ على الإستقلال الوطني والقضاء على الفساد والحد من الظواهر الاجتماعية السلبية وتوفير ظرف لا بد منه لتحرير الأرضي المحتلة ودعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة ودعم نضال الشعوب العربية ضد الفقر والاستبداد وثقافة إرهاب الدولة والعنف والعزوز والتوزيع غير العادل للثروة .

إن أكثر ما يخيف الدوائر الإمبريالية العالمية هو دول ديمقراطية عربية تقلص مساحة النفوذ الإمبريالي في المنطقة العربية وتتنافس الشركات متعددة الجنسيات في تصنيع الاقتصاد والاهتمام بالزراعة والإكتفاء الذاتي وتحقيق الوحدة العربية المأمولة لأنها من شأنها - أي الديمقراطية - إمتلاك الدولة للثروات الطبيعية والمادية بعيداً عن سيطرة الرأسمال الأجنبي وتقديم نموذج جديد من الحكم الديمقراطي والقرار الوطني المستقل وسيادة الشعب ودعم نضال الشعوب من أجل الحرية والخبز ضد الديكتاتوريات والإفقار.

## كيف يمكن تحديد المعارض السوري في زمن الأزمة؟

**محمد سيد رصاص | جريدة "الحياة" - 6 مايو 2016**

تحدّدت المعارضة السورية لسلطة الرئيس حافظ الأسد من خلال حدث مفصلي هو الدخول السوري العسكري إلى لبنان في 1 حزيران (يونيو) 1976: كانت المعارضة حصيلة اجتماع حزبين، هما «حزب الاتحاد الاشتراكي العربي» بقيادة جمال الأتاسي و «الحزب الشيوعي- المكتب السياسي» بقيادة رياض الترك بعد أن خرج الأول من «الجبهة الوطنية التقدمية» في أيار (مايو) 1973 نتيجة معارضته للمادة الثامنة في دستور 1973 التي تقول بـ «قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع»، والثاني خرج من «الجبهة» أيضاً في كانون الثاني (يناير) 1976 بسبب وصوله إلى مفهوم «الديمقراطية» بدلاً من «الديمقراطية الشعبية».

قادت معارضتهما الدخول السوري العسكري إلى لبنان إلى بدء تبلور طرح تغييري ديموقراطي جزئي للأوضاع السورية الداخلية تمت ترجمته في كانون الأول (ديسمبر) 1979 بتشكيل «التجمع الوطني الديمقراطي». بالتوازي مع هذا كان «الإخوان المسلمين»، بجانبهم: «التنظيم العام» بقيادة عدنان سعد الدين و «تنظيم الطلائع الإسلامية» بقيادة عصام العطار، يتّجهون إلى الصدام مع السلطة بعيداً من المهاونة التي انتهجهما منذ 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1970 وإن مع بعض الاحتكاكات مثل التي جرت في حماة وحمص والاذقية ضد دستور 1973. بالتوازي مع هذا قام عربّيون، غادروا «حركة الاشتراكيين العرب» و «حركة القوميين العرب» و «تنظيم 23 شباط»، بتأسيس «رابطة

العمل الشيوعي» في آب (أغسطس) 1976 التي رفعت شعار «إسقاط النظام». عند صدور «م الموضوعات المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي- المكتب السياسي- كانون الأول 1978» كانت «رابطة العمل» تنتقد «المكتب» بسبب طرحة التغييري الذي يغيب عنه شعار «إسقاط النظام».

عند مفاوضات تشكيل «التجمع» اختلف «الاتحاد» و «المكتب» مع التنظيم السوري التابع لقيادة القومية لحزب البعث في بغداد الذي طالب بإضافة عبارة «إسقاط النظام بكل الوسائل الممكنة» ما جعل الآخرين يتوجهون إلى التلاقي مع «الإخوان» الذين دخلوا في مواجهة مسلحة مع السلطة السورية منذ حادث مدرسة المدفعية في حلب في 16 حزيران 1979: كان «التغيير الديمقراطي الجذري» هو الفيصل كخط معارض يفصل «التجمع» عن «البعشين العراقيين» الذين أيدوا العنفسلح لـ «جماعة الإخوان المسلمين» كوسيلة من أجل إسقاط النظام. في آب 1980، وبعد ستة أشهر من إفراج السلطة عن معتقلي «الرابطة»، تخلت «رابطة العمل الشيوعي» عن أولوية شعار إسقاط النظام معتبرة أن الأولوية يجب أن تكون ضد جماعة الإخوان المسلمين قبل أن تقوم السلطة في آذار (مارس) 1982 بضرب وريث الرابطة منذ آب 1981 «حزب العمل الشيوعي» بعد شهر من انتصارها العسكري- الأمني على «الإخوان» في حماة.

في كانون الأول 1989 تخلى «التجمع» عن شعار «التغيير» إلى «الإصلاح» وتبعه في ذلك «الإخوان»، وخصوصاً بعد توقيع علي البيانوني منصب المراقب العام للجماعة عام 1996، وقد كان الأخير تجاه (العهد الجديد)، في فترة ما بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد في 10 حزيران 2000، أكثر اعتدالاً من رياض الترك. في 16 تشرين الأول (أكتوبر) 2005 اجتمع البيانوني والترك و «الاتحاد الاشتراكي» عند تأسيس «إعلان دمشق» على العودة إلى البرنامج التغييري، ولكن، ما قاد إلى انشقاق «الإعلان» في 1 كانون الأول 2007 كان رفض «الاتحاد» و «حزب العمل» لاتجاه الاستعانة بالخارج من أجل احداث تغيير داخلي» كما جرى في عراق 2003 ولبنان 2005، ما قاد إلى تشكيل «الخط الثالث» عام 2008 للتمايز عن خطى «السلطة» و «الإعلان» عبر خط وطني ديمقراطي للتغيير ضد الناصريين والماركسيين وحزبيين يساريين كردبيين.

هذه المقدمة التحديدية التخومية للمعارضين السوريين ضرورية لتحديد المعارض السوري في زمن الأزمة السورية البدئية منذ 18 آذار 2011: المعارض السوري في زمن الأزمة، وبغض النظر عن ماضيه أكان في السجن أو في السلطة أو قاعداً في بيته، هو من يقول إن الحراك في الشارع السوري مبني أساساً على أسباب داخلية عميقة وناتج عنها وبغض النظر عن المترحدين فيه أو من أين يتجمّعون، في الجامع أو غيره، وبغض النظر عن المحاولات اللاحقة للخارجين الإقليمي والولي استغلال الأزمة السورية، وأن الأزمة السورية، الناتجة من استعصاء توازنٍ بين النظام والمعارضة لا يستطيع أحدهما التغلب على الآخر، تتطلب حلولاً، قالت «هيئة التنسيق»، التي هي استمرار لـ «الخط الثالث» مع تعليم تمثل في «حزب الاتحاد الديمقراطي-PYD» عند تأسيسها في 25 حزيران 2011، بـ «التغيير الوطني الديمقراطي» ولكن عبر انتقال «ينتج من اتفاق وتسوية بين المعارضة والسلطة»، فيما قال «المجلس الوطني»، وهو وريث «إعلان دمشق» مع تعليمات جديدة عند تأسيسه في 2 تشرين الأول 2011، بـ «إسقاط النظام» مع تأييد «العنفسلح المعارض» وبحث عن تكرار سوري لـ «السيناريو الليبي» ضد القذافي الذي مارسه «الناتو» عام 2011.

كل من كان موقفه سلبياً ومصادراً لـ «الحراك» أصبح خارج المعارضة السورية، وبغض النظر عن ماضيه حتى وإن كان في السجون والزنزانات في مرحلة ما قبل 18 آذار 2011.

انقسمت المعارضة السورية بين تغييريين وإسقاطيين وكان الانقسام على موضوعي «الاستعانة بالخارج» و «العنف المسلح المعارض» في مرحلة 2011-2014.

عندما تم تجاوز «سوريا» الأزمة إلى تعربيها وأفلمتها منذ أيلول 2011 ومن ثم تدويلها منذ آذار 2012 أصبح «المعارض» و «الموالي» لا يفترقان فقط أمام «أسباب الأزمة» و «الموقف من القوى السورية المتحابهة» و «طرق حلول الأزمة ومضمونها» بل يختلفان أيضاً في الموقف من القوى الإقليمية والدولية الداخلية في الأزمة السورية.

خلال خمس سنوات من الأزمة السورية كانت هذه المواقبيع الأربع ميداناً لانقسام خطى يشملها كلها يقسم الموالين والمعارضين إلى خندقين متوازيين. كان الاستثناء الوحيد هو الموقف من روسيا حيث لم تتجه «هيئة التنسيق» إلى معادتها أو عدم التعامل معها كطرف مضاد بل اعتبرتها، بخلاف «المجلس»، ووريثه «الائتلاف»، مفتاحاً للحل، مع وشنطن، في مرحلة «التدويل» الذي كانت محطة الأولى «مبادرة عنان» في 21 آذار 2012 ثم «بيان جنيف» في 30 حزيران 2012 الذي قال بانتقال تغييري عبر تسوية بين السلطة والمعارضة تترجم بالمشاركة بينهما في «هيئة حكم انتقالية تملك كامل السلطات التنفيذية».

مع «بيان جنيف» زاد انقسام المعارضة السورية بين التغييريين والإسقلاطيين من خلال الخلاف حول هذا البيان وتحت المبني ذاتها: «الهيئة» التي قبلته بالتمايز عن «المجلس» و «الائتلاف»، ولكن أصبح هناك باب «بيان جنيف» للدخول إلى بيت «المعارضة»، كما حصل لحزب الإرادة الشعبية عام 2014 بعد فترة من إقالة الدكتور قدرى جميل من منصب نائب رئيس الوزراء، فيما كان هذا الباب باباً للخروج من بيت «المعارضة» عبر طروحات قال بها معارضون سوريون منذ 2014 تقول بإجراء «مفاوضات موازية»، بعيداً من «التدليل» و «بيان جنيف»، سواء في دمشق أو طهران أو موسكو أو أحدى عواصم دول مجموعة البريكس من أجل انتاج «تسوية» بعيداً عن «التغيير عبر الانقال» لتكون تحت خيمة الدستور الحالي أو «انتقال من حكومة إلى حكومة» كما قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم في مؤتمر الصحافي في 12 آذار 2016 وليس «انتقال حكم» عبر «هيئة الحكم الانتقالية» التي يقول بها «بيان جنيف».

منذ مؤتمر الرياض في الشهر الأخير من 2015 انتصر خط «التغيير عبر الانقال» في المعارضة السورية على خط «إسقاط النظام»، وكان هذا هو الطريق إلى القرار 2254 في نيويورك وصولاً إلى «جنيف 3»: أمام صعوبات «جنيف 3» يطرح بعض المعارضين السوريين خطأً جديداً أقرب إلى «أولسو سورية» بعيداً من «الهيئة العليا للمفاوضات» و «جنيف 3»، يقول بالاتجاه إلى عمل «تسوية سورية»، تحت رعاية دولية - إقليمية صغيرة، بعيداً من «التغيير عبر الانقال» ليكون حلاً وسطاً بينه وبين «الانتقال من حكومة إلى حكومة» من خلال صيغة «حكومة لها كل الصلاحيات التنفيذية ما عدا الجيش والأمن» تشرف على إعداد دستور جديد ومن ثم انتخابات. هؤلاء لا يدركون أن «التسوية السورية»، وفق المعازين الدولية- الإقليمية- السورية الراهنة، لا يمكن أن تكون سوى بين «السلطة السورية» و «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبقة من مؤتمر الرياض الذي ولد في «لقاء فيينا 2»، وأن لا بديل من «الهيئة العليا للمفاوضات» ولكن يمكن تعطيمها بمنصة موسكو أو غيرها، وأنه من دونها لا يوجد «جنيف 3»، وأن كل «تسوية» أخرى سيكون مصيرها الفشل على الأرض، لأن أكتاف حامليها من المعارضين لا تكفي لتحقيقها، ولن يكون مآلها سوى احتراق طرفها المعارض، فيما تبقى خيارات السلطة السورية مفتوحة أمام كل تسوية مقبلة.

## إنعاش الأدوار وتأجيل الآمال

أعادت الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية الروح لـ"محور المقاومة" الذي أفقدته الأزمة السورية بريقه وأمتداده إلى أن أتى إسقاط الطائرة الإسرائيلية وأعاد أوكسجين الإنعاش له. بالمقابل كانت ابتسامة الشاب السعوديولي العهد مزهوة ولا تعرف التردد وخصوصاً بعد أن تمكن من رمي جميع خصومه أرضاً في أفحى فندق في العالم تكريماً لصلة القرابة التي لم يشاً أن يضر بها بعرض الحائط حتى لا تتسلط ملياراتهم على غير أرض المملكة وما يخدم ما يراه مناسباً لدورها المرجو والمحمولة على عربة العولمة التي تؤيد بها، والتي زارها تباعاً وجيوهه تخشش بالذهب تكريماً لمستقبله وسيراً على لغة العصر ففي الدراما مراهم تضم الآذان والعيون وتبطل العقول عن تقاض صورة الأمير المالك في القرن الواحد والعشرين وهو يرشش فلوسه على عواصم العولمة الكبرى، التي أصبح مثلها يحارب الإرهاب وشفط ما تركه الاستبداد من لقمة شعوب منطقتنا، إنها الابتسامة الصريحة لمن يفهم لغة العولمة الجديدة وهو يدق رجليه على درجات سالم الاستقبال برشاشة تبدو من تطوير عباءته الحريرية داخل المنظومة المرتبة على مقاسات الأمراء، فالمهمة كما يبدو تصل لأبعد مما هو مطلوب والدور أساسى في "صفقة القرن" بكل وضوح وتناغم وإنعاش دور إسرائيل وأوكسجين لمناويته في الطرف الآخر ما يجعل الطمس لغير ذلك هدفاً ويعيد للطرفين ألقهما بعد أن كسدت بضاعتهما وعلا الصدى أدوات تجارتهم. إنه تكامل في الأدوار تحبيه مراكز العولمة الرأسمالية كي لا تتوقف الحروب في منطقتنا

وتوّجّل جميع تطلعات شعوبنا من إيران إلى المتوسط وهو ما ينهاك وجودنا ويشتت آمالنا ففي الحروب تتعشّش الجبوب عند مصاصي دماء الشعوب، وينتعش الشيطان ويتم طرد الرحمن، أيها البعض المؤمنون، وإن إنعاش هذه الأدوار وعدم التوقف عن الحروب والدماء لبلادنا إنما يعيينا إلى الوراء، وإن مواجهة هذه الأدوار لا يفيد معها تجربة المُجرّب والانزلاق في الصراعات الداخلية والخارجية بل بقوية الإنسان وإيقاف الهُمُوهُ والفساد وإحقاق الحقوق، تواجه وتقاوم بسيادة القانون وبالدخول في التنمية وتحديث التعليم وبقاء الإنسان فوق أرضه لا تحت التراب أو رماد في الهواء.

فمن تقاومون إذاً أيها المدعون أخبرونا فالجميع معكم ضدنا يقاومون نمونا وتحررنا واستقلالنا نحن الشعوب.

### تواريХ سوریة:

#### هؤلاء حكموا سوريا منذ الاستقلال

تولى على حكم سوريا 21 رئيساً منذ استقلالها عن فرنسا في 17 نيسان/أبريل 1946، كانت فترات حكم بعضهم مؤقتة، وهم على الشكل التالي:

- 1- شكري القوتلي (المرة الأولى): من 17/8/1943 حتى 30/3/1949.
- 2- حسني الزعيم: استلم بموجب انقلاب عسكري من 30/3/1949 حتى 14/8/1949.
- 3- محمد سامي حلمي الحناوي (رئيس المجلس العسكري الأعلى): 14-15/8/1949 ، تولى الرئاسة ليوم واحد.
- 4- هاشم الأتاسي (المرة الأولى): من 1949 إلى 1951، وانتهت رئاسته بانقلاب الشيشكلي في 28 تشرين الثاني 1951.
- 5- أديب الشيشكلي (المرة الأولى): 2-3/12/1951، تولى الرئاسة ليوم واحد.
- 6- فوزي سلو: من 1/7/1953 حتى 12/12/1953، واستلم بعد انقلاب عسكري.
- 7- أديب الشيشكلي (المرة الثانية): من 11/7/1953 حتى 25/2/1954، ثم اعتقل في البرازيل عام 1964.
- 8- مأمون الكزبرى (المرة الأولى): 25-28/2/1954، ثلاثة أيام انتقالية.
- 9- هاشم الأتاسي (المرة الثانية): فترة الحكم: 1954-1955 سنة واحدة.
- 10- شكري القوتلي (المرة الثانية): من 6/9/1955 حتى 22/2/1958. وهو من أبرز دعاة الوحدة العربية في العصر الحديث، وأول رئيس عربي يتنازل عن الحكم طوعاً للرئيس جمال عبد الناصر عام 1958 من أجل وحدة سوريا ومصر. توفي عام 1967.
- 11- جمال عبد الناصر: تولى زمام الأمور بموجب اتفاقية الوحدة بين مصر وسوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، من 22/2/1958 حتى 29/9/1961. انتهت مدة حكمه بانفصال الدولتين عن بعضهما.
- 12- مأمون الكزبرى (المرة الثانية): تولى الحكم مؤقتاً من 29/9/1961 حتى 20/11/1961.
- 13- عزت النص: تولى الحكم مؤقتاً بغرض الإشراف على الانتخابات الرئاسية من 20/11/1961 حتى 14/12/1961، وكان حينها رئيساً للوزراء.
- 14- ناظم القدسي: من 14/12/1961 حتى 8/3/1963. توفي في الأردن عام 1997.

15- لؤي الأتاسي: حكم من 23/3/1963 حتى 27/7/1963، وكان قبل ذلك قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة. توفي عام 2003.

16- أمين الحافظ: رئيس المجلس الجمهوري من 23/2/1966 حتى 27/7/1963. عاش في المنفى بالعراق ثم عاد عام 2003.

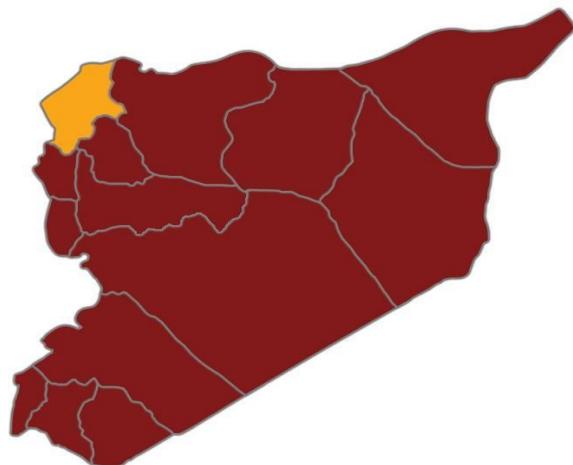
17- نور الدين الأتاسي: من فبراير/شباط 1966 حتى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970. تم في عهده توقيع اتفاق إنشاء سد الفرات. توفي عام 1992.

18- أحمد الخطيب: من نوفمبر/تشرين الثاني 1970 حتى فبراير/شباط 1971، تولى الرئاسة لأربعة أشهر فقط.

19- حافظ الأسد: من 22/2/1971 حتى 10/6/2000.

20- عبد الحليم خدام: من 10/6/2000 حتى 17/7/2000، تولى الرئاسة مؤقتاً بعد شغور المنصب بوفاة الرئيس حافظ الأسد.

21- بشار الأسد: من 17 يوليو/تموز 2000 حتى الآن.



زوروا صفحتنا على الفايسبوك للاطلاع والاقتراحات على الرابط التالي:

[www.facebook.com/scppb.org](https://www.facebook.com/scppb.org)

موقعنا على الإنترنت:

[www.scppb.org](http://www.scppb.org)

موقعنا على "الحوار المتمدن":

[www.ahewar.org/m.asp?i=9135](http://www.ahewar.org/m.asp?i=9135)